IDB.43/9-PBC.31/9

Distr.: General
24 April 2015
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثالثة والأربعون
فيينا، ٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقَّت
الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٦-٢٠١٩

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الحادية والثلاثون
فيينا، ٢٧-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقَّت
الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٦-٢٠١٩

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٦-٢٠١٩

مقترح من المدير العام

هذه الوثيقة مقدَّمة وفقاً لمقرَّر المؤتمر العام م ع-١٥/م-١٧، الذي يُطلب فيه من المدير العام أن يقدِّم كل أربع سنوات إلى المجلس في السنة الثانية من فترة السنتين، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، اعتباراً من عام ٢٠١٥، مشروع إطار برنامجي متوسط الأجل مدَّته أربع سنوات، بمراعاة إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة (GC.15/Res.1)، واستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية ["وثيقة النتائج" كما ترد خطأ في الوثيقة المعنية] التي توصَّل إليها الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، المعنونة "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" (IDB.41/24).

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرُّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

190515 V.15-02399 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
المضمون والسمات الرئيسية	١-٨	٣
ألف- تحليل الوضع والاتجاهات	٩-٤٥	٦
ألف-١- مقدِّمة	٩	٦
ألف-٢- اتجاهات التنمية الصناعية	١٠-١٥	٦
ألف-٣- التحدِّيات العالمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	١٦-٢٩	٨
ألف-٤- تطوُّر هيكل التمويل الإنمائي	٣٠-٣٥	١٢
ألف-٥- الشراكات من أجل التنمية	٣٦-٣٧	١٤
ألف-٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٣٨-٤٠	١٤
ألف-٧- قياس أهداف التنمية المستدامة - ثورة البيانات العالمية	٤١-٤٥	١٥
باء- الإطار البرنامجي المواضيعي	٤٦-٩٠	١٦
باء-١- مقدِّمة	٤٦-٤٧	١٦
باء-٢- الأولويات المواضيعية والأثر المتوقَّع	٤٨-٧٧	١٧
باء-٣- المشورة والبحوث والإحصاءات بشأن السياسات الصناعية	٧٨-٨١	٢٧
باء-٤- تعبئة الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب	٨٢-٨٥	٢٨
باء-٥- البرامج الإقليمية	٨٦-٩٠	٢٩
جيم- الإطار المتكامل للنتائج والأداء	٩١-٩٧	٣٢
جيم-١- نبذة عن الإطار المتكامل للنتائج والأداء	٩١-٩٤	٣٢
جيم-٢- تصميم الإطار المتكامل للنتائج والأداء	٩٥-٩٧	٣٥
دال- إطار الإدارة	٩٨-١١٠	٣٩
دال-١- مقدِّمة	٩٨-٩٩	٣٩
دال-٢- الإدارة القائمة على النتائج	١٠٠-١٠١	٣٩
دال-٣- تنمية الشراكات	١٠٢-١٠٤	٤٠
دال-٤- إدارة الموارد البشرية	١٠٥	٤١
دال-٥- إدارة العمليات الميدانية	١٠٦-١٠٧	٤١
دال-٦- الإدارة العملياتية	١٠٨	٤٢
دال-٧- الإدارة المالية	١٠٩-١١٠	٤٢
هاء- الإطار الميزني	١١١-١١٣	٤٣
واو- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه	١١٤	٤٣
المرفق		٤٤

المضمون والسمات الرئيسية

١- يجسِّد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ الأهداف والأولويات البرنامجية العريضة لليونيدو المتأتية من ولايتها المتجددة المتمثلة في تحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع، والمكرَّسة في إعلان ليما. وعقب اعتماد الدول الأعضاء لهذه الولاية، بُذلت جهود كبيرة لضمان تنفيذها تنفيذاً فعَّالاً، مدعومة باستعراض منهجي لهيكل وظائف المنظمة وخدماتها ومضمون تلك الوظائف والخدمات وآليات أدائها. وقد أتاحت هذه العملية، التي بدأت مع قرار تمديد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣ حتى نهاية عام ٢٠١٥، الفرصة للأمانة وللدول الأعضاء على حد سواء لتقييم التغيُّرات الهامة التي وقعت في المشهد الإنمائي العالمي ومواءمة المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى اليونيدو وما تقدِّمه من خدمات مع هذه التغييرات.

٢- وبغية دعم جهود المنظمة من أجل تعزيز نشر مواردها على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكلفة وتعزيز جدوى أنشطة التعاون التي تضطلع بها كذلك، عرضت الدول الأعضاء مبادئ توجيهية استراتيجية قيِّمة ترد في "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية". وتنص الوثيقة تحديدا على أن تزيد اليونيدو درجة التركيز في أنشطتها البرنامجية استنادا إلى مبادئ الإدارة الرئيسية وإنجاز نواتج عملية وبالغة الأثر في المجالات التي تحظى فيها بميزة نسبية.

٣- وبالإضافة إلى التوجيهات الواضحة الواردة من الدول الأعضاء من خلال الوثائق المذكورة آنفا، يتواصل، أيضا تحديد الأهداف والأولويات البرنامجية لليونيدو من خلال قرارات أعمّ يناقشها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية. ويُتخذ أهم تلك القرارات في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة، التي ستُستمد من مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وثمة قرارات أخرى سوف تتمخض عن مبادرات مثل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، المزمع عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وكذلك آليات الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية الذي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأطر التنسيق المشترك بين الوكالات ذات الصلة على الصعيد القُطري. كما أُولي اهتمام خاص للوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

٤- ولدى إعداد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، أُولي الاعتبار الواجب أيضا للتقييم الاستراتيجي المستقل للإطار البرنامجي المتوسط الأجل الموسَّع لليونيدو عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ الذي أجراه مكتب التقييم المستقل التابع لليونيدو، و للتوصيات الواردة في تقرير التقييم الصادر في آذار/مارس ٢٠١٥.[(١)]

٥- وبناءً على ما تقدَّم، تتيح صيغة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ثلاثة مجالات للأنشطة البرنامجية لليونيدو، هي أيضا بمثابة الأساس لولاية المنظمة المتمثلة في تحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع بأبعادها الثلاثة، وهي: '١' تعميم الرخاء، و'٢' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، و'٣' الحفاظ على البيئة. ولذا، فإنَّ هذه المجالات البرنامجية تمثل الأساس الذي يستند إليه الهيكل البرنامجي الخاص باليونيدو، وكذلك تخطيط وإدارة برامج وأنشطة اليونيدو للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وسوف يتم تصميم وإطلاق الأنشطة البرنامجية للمنظمة في هذا الإطار، في سياق البرنامج والميزانيات لفترة السنتين التي ستتم صياغتها واعتمادها خلال هذه الفترة، استجابة للتغيُّرات الطارئة على ظروف عمل المنظمة والاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء.

٦- وتشمل السمات الابتكارية الرئيسية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ ما يلي:

(أ) الأخذ بنهج تشاركي جديد تجاه تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، استنادا إلى برنامج الشراكات القُطرية. وتسعى هذه الاستراتيجية المبتكرة إلى تعزيز أوجه التآزر بين الشركاء في التنمية المعنيين، مع زيادة الأثر الإنمائي لأنشطة اليونيدو إلى أقصى حدٍّ؛

(ب) إدماج إطار ميزاني يشير إلى احتياجات الميزانية المتوقعة من أجل تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، كما أوصى بذلك التقييم الاستراتيجي المستقل، تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الموسَّع لليونيدو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، الذي أجراه مكتب اليونيدو للتقييم المستقل في عام ٢٠١٤؛

(١) متاح في الرابط التالي:
www.unido.org/fileadmin/user_media_upgrade/Resources/Evaluation/Strategic_UNIDO_MTPF_Evaluation_final.pdf.

(ج) تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج، على النحو المطلوب في "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"، بما في ذلك الأخذ بإطار متكامل للنتائج والأداء يتألف من عدد محدود من المؤشرات المؤسسية التي تكون مدعومة بنظم وأدوات محسَّنة للرصد والإبلاغ.

٧- ومن العناصر الرئيسية في استراتيجية التنفيذ التي تعتمدها اليونيدو بخصوص الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ التركيز المتزايد على تقوية الشراكات الاستراتيجية مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، بهدف تسخير الموارد المالية والتكنولوجية لأصحاب المصلحة المعنيين في بناء جهاز تنفيذي متين للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وسوف يظل هذا النهج في صلب الخدمات التي تقدمها اليونيدو في السنوات القادمة، وسوف يشكِّل نسبة متزايدة من أنشطتها.

٨- وعلى العموم، تسعى اليونيدو، من خلال الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، إلى الاستجابة بفعالية للتطلعات الجديدة والغرض الجديد التي حددتها الدول الأعضاء والمجتمع العالمي للمنظمة ولمنظومة الأمم المتحدة ككل في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويحتوي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أيضا، فبالإضافة إلى توفير سياق برنامجي شامل ومتسق لخدمات اليونيدو خلال السنوات الأربع لمدته المقترحة، على إطار متكامل للنتائج والأداء تم وضعه حديثا. ويقوم هذا الإطار على هيكل متكامل للنتائج من مستويين يراعي: '١' الإنجازات والتقدُّم المحرز في إطار التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع على المستوى العالمي والإقليمي والقُطري من جهة، و'٢' أداء الإدارة المؤسسية لليونيدو من جهة أخرى. وسوف يتم الإبلاغ عن هذه النتائج المؤسسية على أساس منتظم في نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وليس من شأن ذلك أن يسمح لليونيدو بإبلاغ الدول الأعضاء بالنتائج على نحو أفضل وفي الوقت المناسب فحسب، بل إنه سوف يتيح أيضا عملية إبلاغ تتسم بالمزيد من الشمولية بشأن حالة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع على الصعيد العالمي، وهو ما يُتوخى خلال فترة التخطيط على أساس منتظم. وعلى العموم، فإنَّ الغرض من الإطار المتكامل الجديد للنتائج والأداء هو جعل اليونيدو شريكا أكثر تركيزا على النتائج وشفافية وكفاءة وموثوقية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

ألف- تحليل الوضع والاتجاهات

ألف-١- مقدِّمة

٩- أكَّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في القرار ٢٣٥/٦٩ المؤرَّخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، على الدور الأساسي الذي تضطلع به التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع كجزء من استراتيجية شاملة للتحول الاقتصادي الهيكلي في القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المستدام، ومن ثمَّ في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. كما شجع هذا القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة التنمية الصناعية لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع اقتراب الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجمعية العامة أن يكون الهدف ٩ "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار" جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يمثِّل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٩، الهدف الشامل لليونيدو خلال فترة تنفيذ هذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

ألف-٢- اتجاهات التنمية الصناعية

١٠- شهد واقع التصنيع العالمي تغيُّراً هائلاً خلال السنوات الأخيرة، حيث كانت الأزمة المالية أحد العوامل الرئيسية التي حفَّزت هذا التحوُّل. ودخلت الصناعات التحويلية العالمية مرحلة جديدة من النمو المطرد بعد فترة طويلة من الركود الذي أدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج لدى البلدان الصناعية وتباطؤ كبير في الاقتصادات الصناعية النامية والصاعدة. ومع ذلك، فإنَّ الصناعات التحويلية زادت بنسبة ٧,٣ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق.

١١- كما بدأ النمو يصبح أكثر اطرادا في الاقتصادات الصناعية. ويبدو أنَّ ثقة المستهلك قد بدأت في العودة مما يزيد الطلب على السلع المصنَّعة مثل الأغذية والملابس والسيارات والسلع الإلكترونية الاستهلاكية. كما بدأ الاستثمار في البنية التحتية، الذي يعد محركا للصناعات الأساسية، يشهد بدوره انتعاشا. وأخيرا يبدو أنَّ انخفاض أسعار الفائدة واتباع سياسة نقدية ميسَّرة في جميع أنحاء العالم المتقدم النمو بدأ في إتيان ثمارهما.

١٢- كما شهد التصنيع في الاقتصادات الصناعية النامية والصاعدة تغيُّرات هيكلية مهمة في السنوات الأخيرة سوف تعود بالنفع على المدى الطويل. وإلى جانب الصناعات التجهيزية

التقليدية، ظل نمو هذه الاقتصادات مرتفعا في إنتاج السلع الكيميائية والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والسيارات سواء من أجل الأسواق المحلية أو التصدير. وقد أحدث هذا الاتجاه تحسُّنا كبيرا في الأداء الصناعي للبلدان النامية من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية.

١٣- ولا تزال العلاقة الإيجابية القائمة بين القيمة المضافة الصناعية للفرد والناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية تشهد على أهمية التحوُّل الصناعي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وأصبحت البلدان الصناعية النامية والصاعدة تمثِّل ما نسبته ٣٥ في المائة من القيمة المضافة الصناعية العالمية، وهي أعلى حصة مسجلة حتى الآن. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وجه الخصوص، لا يزال قطاع الصناعات التحويلية مصدراً رئيسيًّا للنمو الاقتصادي الشامل. بيد أنَّ اتجاه النمو لدى الاقتصادات الصناعية النامية والصاعدة يخفي تفاوتات حادة بين مختلف المناطق والبلدان النامية.

١٤- وقد اكتسبت المناقشات بشأن التصنيع المستدام والشامل للجميع زخما بارزا إذ تبيِّن التجارب التاريخية والأدلة العملية أن هذا المسار الإنمائي قادر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى "اللحاق" بالبلدان الصناعية، ومن ثمَّ كفيل بأن يفضي إلى تقارب تدريجي بين البلدان. ونتيجة لذلك، تتضح بشدة الحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية لدى جميع البلدان النامية، بغض النظر عن مستوياتها الإنمائية، بما في ذلك أقل البلدان نموًّا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل.

١٥- وخلال فترة تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، يُتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات نحو التقارب التدريجي بين البلدان، مع بقاء قطاع الصناعات التحويلية وقطاعات الخدمات المرتبطة به القوة الدافعة. ومن المتوقع أيضا أن تظل الاستثمارات والأنشطة الصناعية العالمية والمحلية عنصرا رئيسيًّا من عناصر تمويل التنمية، بما في ذلك من خلال الأنشطة وأشكال التعاون ذات الصلة بالتكنولوجيا. وسوف تظل الجهود المبذولة لمكافحة تغيُّر المناخ وغيره من المخاطر البيئية مجالات رئيسية للتعاون الدولي على مدى فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، لكن من المتوقع أن تبقى الحلول والتكنولوجيات الصناعية لتخفيف المخاطر وأنشطة التكيُّف ركيزة هامة من ركائز تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن ثمَّ يُتوقع أن يشهد الطلب على تلك السلع والخدمات الصناعية زيادة كبيرة على مدى الفترة المذكورة. ومن المتوقع كذلك أن يتولد عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة زخم جديد من أجل معالجة عدم المساواة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، من خلال التعاون والتنمية الصناعيين. وسوف يزيد ذلك من سرعة العولمة الصناعية، في مجالات منها الخدمات ذات الصلة بالصناعة.

ألف-٣- التحدِّيات العالمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٦- حقق المجتمع الدولي، خلال السنوات القليلة الماضية، قفزة نوعية في تطوير نُهُج جديدة لتسريع التقدم وتمهيد السبيل لإطار إنمائي أكثر طموحا وشمولية وعالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، تم الاعتراف بالتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع باعتبارها محركا رئيسيًّا لتلك الخطة الإنمائية من أجل القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة من خلال اتباع نهج شامل يراعي اعتبارات النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.

١٧- ورغم عدم إدراج التصنيع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فإنَّ لمسألة التصنيع المستدام والشامل للجميع أهمية كبيرة الآن في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى الخصوص في الهدف ٩ من المجموعة النهائية من أهداف التنمية المستدامة التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على تأكيد الولاية الممنوحة لليونيدو من خلال إعلان ليما، وتكريس دور اليونيدو في تنفيذ خطة التنمية العالمية الجديدة.

١٨- وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، سوف تركِّز اليونيدو برامجها وأنشطتها على مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق هذا الهدف تحديدا، بالإضافة إلى جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والغايات ذات الصلة، مدعومة بولايتها المتمثلة في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وسوف تركِّز اليونيدو بصفة خاصة على ضمان أن تكون منافع التنمية الصناعية أكثر شمولا، من حيث تحقيق توزيع أكثر إنصافا فيما بين المجموعات والبلدان والمناطق. ومن التحدِّيات الرئيسية الأخرى معالجة قضايا مثل الحصول على الطاقة النظيفة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، واعتماد عمليات إنتاج تقلل إلى أدنى حدٍّ من الآثار السلبية على البيئة.

ألف-٣-١- القضاء على الفقر وعدم المساواة

١٩- سوف يظل القضاء على الفقر أهم الأهداف الإنمائية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. ويُسلَّم بذلك على نطاق واسع في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة الذي يضع أهدافا محددة زمنيًّا وكميًّا للتصدِّي للفقر المدقع بجميع أشكاله في سياق التنمية المستدامة.

٢٠- وعلى الرغم من التقدُّم الملحوظ في بعض البلدان، لا يزال الفقر أكبر تحدٍّ عالمي. وبينما لا تزال نسبة الفقراء في أقل البلدان نموًّا، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، هي الأعلى نسبيًّا، تجدر الإشارة إلى أنَّ معظم من يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في جميع أنحاء العالم، وعددهم نحو ٦٩٣ مليون شخص، يُوجدون في البلدان المتوسطة الدخل. ولا يمكن انتشال هؤلاء الأشخاص من الفقر سوى من خلال صناعات دينامية توفِّر فرص العمل، وخصوصا للنساء والشباب، بحيث لا تكون مدرة للدخل فحسب بل تؤدي أيضا إلى تحسين المهارات وظروف العمل والأجور.

٢١- والتصنيع، وخصوصا النمو في إنتاج الصناعات التحويلية، هو القاسم المشترك بين جميع الحالات تقريبا التي تحقق فيها نمو اقتصادي مرتفع وسريع ومستدام في التنمية الاقتصادية الحديثة. غير أن الازدهار المطرد لم يشمل جميع أنحاء العالم، ولا تزال هناك فروق ملحوظة بين المناطق والبلدان والمجتمعات وداخلها. ويُعَدُّ نقص فرص العمل والوظائف المتدنية الأجر من أكبر عوامل عدم المساواة. ولذلك، لا بد أن تركِّز الجهود الإنمائية على الحاجة إلى تحقيق أنماط أكثر شمولا للتنمية الصناعية.

٢٢- وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم اتباع استراتيجيات نمو شاملة للجميع من أجل إزالة العقبات في مجالي السياسات العامة والتنظيم الرقابي أمام المبادرات المحلية لريادة الأعمال، ومن أجل تعزيز القدرات على ريادة الأعمال وإتاحة الحصول على التمويل والدراية التقنية والمعلومات المتعلقة بالسوق. ومن ثمَّ ينبغي أن تهدف استراتيجيات النمو التي يكون الحد من الفقر محط تركيزها إلى دعم تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتصبح منشآت دينامية وابتكارية، يكون النمو محط تركيزها وتمتلك القدرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية. وتساعد هذه الاستراتيجيات على تهيئة الظروف الضرورية لاستدامة النمو الاقتصادي بتفعيل إمكانات الاقتصاد غير المستخدمة استخداما كافيا، وتعزيز قدرتها على زيادة الإنتاجية. ويجب أن يكون الهدف المتوخى هو مساعدة المجتمعات الفقيرة على التخلص من الفقر وتعميم الرخاء، مع وضع الأسس لتكوين اقتصاد حديث وصناعي.

ألف-٣-٢- الآثار المتفاوتة للعولمة

٢٣- لا تزال العولمة هي السمة الغالبة للاقتصاد العالمي، ومن المرجح أن تحتفظ بهذه المكانة البارزة في السنوات المقبلة. وعلى الرغم من أنَّ التجارة العالمية قد شهدت زيادة كبيرة على مدى العقود الماضية، تبيِّن التجربة أنَّ العولمة وما يرتبط بها من تحرير لنظم الاستثمار

والتجارة لا يكفيان بمفردهما لضمان انتفاع العديد من البلدان النامية من الأسواق العالمية وتحقيقها نموًّا اقتصاديًّا سريعاً.

٢٤- وصحيح أنه ما من بلد شهد تطورا ونموًّا من دون منافع التجارة، لكنه صحيح أيضا أنَّ هناك العديد من العوامل التي تحدد كيف ومتى يمكن أن تكون للتجارة هذه الآثار المفيدة. ففيما يخص أقل البلدان نموًّا والبلدان غير الساحلية، على سبيل المثال، تسهم التجارة في سبل كسب العيش من خلال جلب السلع الاستهلاكية وكذلك السلع الرأسمالية لضمان أفضل استخدام للموارد المحلية. وبالنسبة إلى البلدان النامية الأخرى ذات الدخول الأعلى والاقتصادات الأمتن، تمثِّل التجارة مصدرا للنمو السريع عن طريق تشجيع الأنشطة الإنتاجية وتوسيع نطاق مصادر العمالة وتنويعها.

٢٥- وعادة ما يلزم أن تهيئ البلدان النامية مجموعة من الظروف الأخرى قبل أن تتمكن من الاستفادة من السوق المعولمة. فحتى أفضل السياسات التجارية التي يمكن تصورها بهدف جني المنافع من التجارة لا تكون فعَّالة على الأرجح إذا لم تقترن ببنية تحتية داعمة، سواء المادية، مثل النقل والاتصالات؛ أو المؤسسية، مثل الهيئات المعنية بتنفيذ قواعد التجارة الدولية أو تقديم الخدمات التقنية والمالية. ولذا، فمن اللازم إحراز تقدم ليس فقط من حيث تيسُّر الوصول إلى الأسواق الدولية، بل أيضا في مجالات إضافة القيمة وتنويع الإنتاج بدلا من الاعتماد الشديد على السلع الأساسية، وفي بناء القدرات على تلبية المتطلبات في مجالي التكنولوجيا والأعمال للمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية. ولهذا فقد أضحى بناء القدرات التجارية، بوصفه وسيلة لتطوير القدرات الإنتاجية، في صميم النقاش بشأن التنمية، وسوف يبقى وسيلة تنفيذ رئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت "الاستدامة المؤسسية" في جميع الأبعاد الثلاثة للاستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مزيدا من الأهمية في النقاش بشأن التنمية، ويشارك القطاع الخاص الآن بنشاط في الأنشطة العالمية والمحلية ذات الصلة لحفز تحقيق الأهداف الإنمائية. ويُنظر إلى الاستدامة باعتبارها مصدرا للابتكار والنمو الجديد، وهو اتجاه من المرجح أن يشهد زيادة على مدى السنوات المقبلة. ومع ذلك فإنَّ عيوب السوق والإخفاقات في مجال التنظيم الرقابي ستستمر وستتطلب وضع هيكل واضح لإدارة الشؤون العالمية؛ والاعتراف بسيادة القانون والحقوق والواجبات الأساسية، وحوافز وطرائق مناسبة من أجل زيادة مشاركة قطاع الأعمال في التنمية، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأطر وشبكات الاستدامة.

ألف-٣-٣- التدهور البيئي وتغيُّر المناخ

٢٧- سوف تظل الشواغل البيئية مجالاً رئيسيًّا للتعاون الدولي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي نفس الوقت، سوف يصبح تعزيز التكنولوجيات الصناعية ومنهجيات الإنتاج الأقل تلويثا محط تركيز رئيسي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالبيئة، باعتبار أنَّ العديد من استراتيجيات التنمية الصناعية والنمو المعتمَدة في الماضي كانت تشجع التراكم السريع لرأس المال المادي والمالي، على الرغم من التسبب في الاستنفاد والتدهور المفرطين لرأس المال الطبيعي، بما في ذلك الثروات من الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية.

٢٨- وتثير الحاجة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية، مثل الفقر وعدم إيجاد ما يكفي من فرص العمل وعدم التكافؤ في التوزيع، مع تشجيع الاستدامة البيئية، التحدي المتمثل في فصل استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية عن النمو الاقتصادي. فالتحول نحو اقتصادات خضراء على الصعيد الوطني سوف يكون مطلوبا، مما سيتطلب الأخذ بتكنولوجيات أكثر كفاءة، والتحول نحو أنماط تصنيع أقل استهلاكا للموارد. وأثناء هذه العملية، يمكن إيجاد فرص العمل أو تبديلها أو إلغاؤها أو تحويلها، ولكن على الحكومات التحضير لهذه الاتجاهات من خلال ضمان وضع البرامج التعليمية والتدريبية الملائمة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تُعتمد في الصناعة، وهي ضرورية لدفع عملية التحوُّل الهيكلي المطلوبة في اقتصاداتنا، الحلول التكنولوجية المناسبة للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

٢٩- وقد سار الانتقال نحو سياسات التنمية المستدامة وممارساتها ببطء حتى الآن. فلا يزال هناك عدد من الحواجز التي تعترض نشر وتعميم التكنولوجيات السليمة بيئيًّا والخبرات بهذا الشأن، منها الجهل بوجودها، وغياب السياسات العامة وأطر التنظيم الرقابي الملائمة، وعدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للتكنولوجيات الجديدة، وخصوصا فيما يتعلق بمصادر الطاقة النظيفة والمتجددة. ويكمن الحل في استحداث آلية دولية فعَّالة لابتكار التكنولوجيات ونشرها، بقصد إزالة الحواجز، وتوفير موارد مالية مضمونة وحوافز أخرى لزيادة الاستثمار في التكنولوجيات السليمة بيئيًّا في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية. وهذا هو الميدان الذي ينبغي أن يضطلع فيه النظام المتعدد الأطراف بدور أساسي في التقريب بين البلدان والتوصل إلى توافق آراء بشأن القواعد والمعايير الإلزامية التي يمكن أن تلتزم بها جميع البلدان والصناعات تحقيقا للصالح العام. وتسهم اليونيدو، ضمن نطاق ولايتها، مساهمة بالغة الأهمية في هذا المجهود.

ألف-٤- تطوُّر هيكل التمويل الإنمائي

٣٠- شهد هيكل التنمية الدولية الحالي ونظام تمويل التنمية المرتبط به تطورا هائلا خلال السنوات العشر الماضية، ويُتوقع أن يستمر هذا التغيُّر السريع على مدى فترة تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، استنادا إلى النتائج المتوقعة للمؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية.

٣١- وزادت الموارد الخارجية المحوَّلة إلى البلدان النامية إما في شكل مساعدة إنمائية أو تدفقات الرأسمال الخاص بأكثر من الضعف في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢. وتتولى أكثر من ٨٠ وكالة ثنائية ودولية ومتعددة الأطراف تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت نفسه، زادت حصة أدوات التمويل المبتكرة ومقدمي التعاون الإنمائي غير التقليدي زيادة كبيرة، مما يشكِّل تحدِّياً أمام أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة إلى المساعدة الإنمائية الدولية. وقد شهدت تدفقات رؤوس المال الخاصة، المكوَّنة أساسا من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة، توسعا كبيرا، رغم أنها عادة ما تتركز في عدد قليل من البلدان الصاعدة والبلدان المتوسطة الدخل، وفي قطاعات محددة. وعلاوة على ذلك، كانت هناك زيادات معتبرة في تدفقات رؤوس أموال خاصة أخرى كالتحويلات المالية والمنح المقدمة من المؤسسات الخاصة، والتبرعات الواردة من منظمات غير حكومية ومن أفراد.

٣٢- كما شهدت العقود الماضية مساهمة متنامية لشركاء جدد في التنمية في شكل المزيد من الموارد والابتكار والتعلُّم. وتتمثل هذه المجموعة الشديدة التنوع من مقدِّمين رسميين للمساعدة الإنمائية غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما يشمل البلدان المرتفعة الدخل وبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. ويُذكر على وجه الخصوص أنَّ العديد من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد زادت نطاق وحجم مشاركتها في تمويل التنمية. وهي تساهم بما لديها من دراية وخبرات في مجال التنمية، وخصوصا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إضافة إلى إسهامها بموارد مالية. ويمثِّل ذلك نقلة نوعية في هيكل التمويل العالمي حيث لم تعد المبادلات بين بلدان الشمال والجنوب تهيمن على تدفق المعارف ورؤوس الأموال. وعلاوة على ذلك، تسهم هذه المجموعة من الأطراف الفاعلة الصاعدة في هذا المجال باستثمارات تكميلية في قطاعات حيوية لا تزال بها ثغرات تمويلية كبيرة لدى البلدان الفقيرة، مثل البنى التحتية.

٣٣- ولا تزال الاستثمارات الخاصة والتجارة أكبر مصدر للتمويل من أجل التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وقد ارتفعت المساعدة الإنمائية ارتفاعاً قياسيًّا

حيث بلغت ١٣٥ بليون دولار في عام ٢٠١٤، بيد أنَّ الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى البلدان النامية كانت أعلى من ذلك بواقع نحو خمسة أضعاف. وبالإضافة إلى تعبئة الموارد الخارجية من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي، فقد حُدِّدَت تعبئة الموارد المحلية، العامة والخاصة على السواء، باعتبارها أحد أهم مصادر تمويل التنمية، ومن المتوقع أن يُعطى المزيد من الاهتمام لتوسيع القاعدة الضريبية للبلدان للتمكين من التمويل المستدام للتنمية لديها، وخصوصا من خلال تعزيز الاستثمار الصناعي الطويل الأجل، الوطني والدولي على السواء.

٣٤- ومن ثمَّ، فإنَّ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سوف يتطلب اعتماد سياسات ذكية توجِّه الموارد الوطنية الشحيحة نحو استثمارات تتماشى مع المسار المرسوم وطنيًّا صوب التنمية المستدامة والتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وفي هذا السياق، سوف تظل المساعدة الإنمائية الرسمية حافزاً رئيسيًّا حيث يمكنها أن تساعد على تخفيف بعض المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في البلدان النامية وحشد استثمارات أجنبية ومحلية أكبر حجما وأفضل نوعية من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وسوف تكون لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية هذه أهمية خاصة في تحفيز تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموًّا. ولم يتعدَّ صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان المنخفضة الدخل، على عكس التدفقات إلى البلدان المتوسطة الدخل، مبلغ ١٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠ مقارنة بنحو ١٣٠ بليون دولار في شكل مساعدات إنمائية رسمية صافية من المانحين التقليديين في إطار لجنة المساعدة الإنمائية. ومن ثم، فإنَّ أحد التحدِّيات الرئيسية في المستقبل سيتمثل في الحفاظ على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تأثيرها الإنمائي إلى أقصى حدٍّ.

٣٥- وسوف يكون لهيكل التعاون المتغير آثار متنوعة. فقد أتاحت التحولات الكبيرة الأخيرة في مجال التمويل الإنمائي الدولي فرصا وخيارات جديدة للبلدان النامية للحصول على التمويل الخارجي من أجل أولوياتها الإنمائية. بيد أنها طرحت أيضا تحديات ومخاطر جديدة لإدارة هذه التدفقات. ومن أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها زيادة التنوع في هيكل المعونة، من الضروري أن يبذل أصحاب المصلحة المعنيون جهودا تتسم بالاتساق والتعاون. وسوف يتطلب ذلك إجراء حوار منهجي في إطار شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية، يجب أن يضطلع النظام الإنمائي المتعدد الأطراف ضمنها بدور محفِّز رئيسي.

ألف-٥- الشراكات من أجل التنمية

٣٦- إنَّ تهيئة بيئة مؤاتية للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين شرط محوري لتحقيق أي استراتيجية ناجحة للتنمية على نطاق واسع. ويمكِّن تكوين البلدان والشركات والمجتمع المدني تحالفات من أجل العمل على إيجاد حلول للتحدِّيات الإنمائية. ولا يزال بناء شراكات فعَّالة وممنهجة شرطاً أساسيًّا وحيويًّا من أجل التنفيذ الفعَّال لخطة تغيير من أجل تسريع عملية الحد من الفقر والتنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣٧- ويُعَدُّ القطاع الخاص شريكاً استراتيجيًّا في هذا المسعى إذ إنَّ لديه القدرة على إحداث تأثير عميق على معظم أهداف التنمية المستدامة. وسوف يلزم أن تعمل الحكومات وقطاع الأعمال معا لإيجاد أطر وحوافز واضحة في مجال السياسات لضمان أن تتحوَّل الأرباح إلى نمو اقتصادي مستدام وإدماج اجتماعي وحماية للبيئة. ويستلزم ذلك تحديد أشكال جديدة من الشراكة قادرة على طرح نماذج مبتكرة في مجال الأعمال تستجيب للأولويات التجارية وتسهم أيضا في تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يُعَدُّ استمرار الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين أمرا ضروريًّا من أجل النجاح في تعبئة الموارد الضخمة اللازمة لتحقيق نتائج إنمائية حقيقية على الأرض. وبغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سوف يتعين على المجتمع الدولي أن يستفيد من التقارب في مصالح وقدرات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين الذي تيسِّره شراكات وشبكات ابتكارية قائمة على الثقة المتبادلة والقيم المشتركة والأهداف الإنمائية المشتركة.

ألف-٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٨- سوف تبقى الحاجة الملحة للاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للمرأة، على مدى فترة تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، إحدى الأولويات الرئيسية لأوساط التنمية الدولية، وأهداف التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وتشير التقديرات إلى أنَّ ٨٧٠ مليون امرأة ممن كنَّ يعشن أو يساهمن عند مستوى الكفاف سوف يصبحن للمرة الأولى بحلول عام ٢٠٢٠ في عداد المنتجين والمستهلكين والمستخدَمين وروَّاد الأعمال ضمن الاقتصاد العام. ويُتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي لذلك بالغا، مع آثار عميقة على التنمية العالمية ككل.

٣٩- والمرأة محرك قوي للتنمية، وستظل كذلك. ولا تؤثِّر المساواة بين الجنسين تأثيرا إيجابيًّا على النمو الاقتصادي فحسب، بل لها أيضا آثار مفيدة ومهمة على التماسك

الاجتماعي وحماية البيئة. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت المرأة تكافح من أجل تبوُّء المكانة التي تستحقها في الحياتين الاقتصادية والسياسية في العديد من البلدان.

٤٠- ورغم تزايد عدد النساء من رواد الأعمال على الصعيد العالمي، فإنَّ عدد الأعمال التي تديرها نساء ما زال أقل مقارنة بالرجال وكثيرا ما يضطررن إلى الانخراط في أعمال في قطاعات أقل ربحية وذات آفاق نمو متدنية. ويتحمل المجتمع تكاليف حقيقية بسبب هذه الفروق بين الجنسين. فعندما لا تشارك المرأة على قدم المساواة في ريادة الأعمال، تخسر الاقتصادات فوائد كانت ستتحقق لولا ذلك من خلال المنتجات والخدمات الجديدة والإيرادات الإضافية وفرص العمل الجديدة. كما تخسر الاقتصادات بسبب الآثار السلبية الطويلة الأجل على مهارات وتعليم القوى العاملة التي تحدث عندما لا تتم الاستفادة من نصف إمكانات العمالة. كما تؤكد العواقب الواضحة للتهميش الاقتصادي للمرأة على الحاجة الملحة للمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

ألف-٧- قياس أهداف التنمية المستدامة – ثورة البيانات العالمية

٤١- من المتوقع، خلال فترة تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، أن تصبح القدرات الإحصائية والقدرة على استيعاب "ثورة البيانات" بمجالات إنمائية جديدة ومليئة بالتحدِّيات بما يتعين معه استكشافها. وبما أنَّ القطاع الخاص هو مصدر قدر كبير من مجموعات البيانات الضخمة، سوف يلزم أن تنظر اليونيدو في الطريقة التي تهيئ بها نفسها على أفضل وجه لدعم تحسين قياس الإنجاز الصناعي العالمي مع الحفاظ على الضمانات اللازمة والحقوق الأساسية.

٤٢- وفي عام ٢٠١٢، عقد الأمين العام للأمم المتحدة، في ضوء اختتام الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، اجتماعا لفريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى اقتراح خمسة تحولات جذرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، دعا تقرير الفريق الرفيع المستوى هذا، المعنون "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة"، إلى "ثورة بيانات من أجل التنمية المستدامة" لتحسين نوعية الإحصاءات والمعلومات المتاحة للمواطنين بما يمكن معه الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة والتعهيد الجماعي وتحسين الاتصال لتمكين الناس بإتاحة معلومات لهم عن التقدُّم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

٤٣- ويلاحظ التقرير أنَّ النمو في قدرات تكنولوجيا المعلومات يوفِّر فرصة لتعزيز استخدام البيانات والإحصاءات كأدلة من أجل اتخاذ القرارات وكذلك للمساءلة. ويشدِّد

التقرير على الحاجة إلى أن تصل البيانات إلى من هم في أمسِّ الحاجة إليها، وعلى أن تدعم البيانات والإحصاءات بعد تحسينها الجهود الرامية إلى تتبُّع التقدم المحرز على صعيد المبادرات الإنمائية، ويخلص إلى أنَّ القيام بثورة بيانات حقيقية يتطلب الاستفادة من مصادر البيانات الحالية والجديدة من أجل دمج الإحصاءات بصورة كاملة في عملية اتخاذ القرار، وزيادة تيسير حصول العموم على البيانات واستخدامها، وكفالة زيادة الدعم للنظم الإحصائية.

٤٤- ومن أجل مواصلة تطوير مفهوم "ثورة البيانات"، عقد الأمين العام اجتماعا لفريق مستقل من الخبراء الاستشاريين بشأن ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة. ويستكشف التقرير المتمخض عن الاجتماع، الذي يحمل عنوان "عالم له أهميته: تسخير ثورة البيانات من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، الفرص والمخاطر الرئيسية المرتبطة بثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، ويقدِّم توصيات للعمل تهدف إلى استغلال هذه الفرص والتخفيف من حدة المخاطر. ويحدد تقرير فريق الخبراء الاستشاريين خاصيتين تحددان ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، وهما إدماج البيانات الجديدة في البيانات التقليدية وزيادة فائدة البيانات.

٤٥- وسوف يتطلب قياس الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة تقديم المزيد من الدعم إلى المؤسسات الإحصائية في البلدان النامية لتحسين قدراتها على جمع الإحصاءات الصناعية. وفي ضوء هذه الخلفية، يشكل تعزيز تلك القدرات أساس مؤشرات التنمية القُطرية في إطار اليونيدو المتكامل الجديد للنتائج والأداء الذي ستتم مناقشته في القسم جيم.

باء- الإطار البرنامجي المواضيعي

باء-١- مقدِّمة

٤٦- يتيح الإطار البرنامجي المواضيعي المواءمة الكاملة بين خدمات اليونيدو وولاية التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع والمستدامة والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، التي تشكِّل أساس خطة التنمية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، أي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وهو يربط نواتج مختلف المكونات البرنامجية لليونيدو، المنفذة في شكل طائفة واسعة من المشاريع المنفردة على الصعيد القُطري والإقليمي والعالمي، بما يقابلها من نتائج على مستوى السياسات والمؤسسات وبآثارها على المستويات المواضيعية العامة.

٤٧- ولذا فإنَّ الإطار البرنامجي المواضيعي يدمج النتائج المتوقعة من إسهامات اليونيدو في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، حسبما هو مقرَّر في إعلان ليما،

والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًّا، ومنها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، المستمدة من أنشطتها المختلفة. وسوف تفضي هذه المواءمة إلى مزيد من الاتساق في تحقيق نتائج البرامج ومن ثمَّ تحسين قدرة اليونيدو على إدارة النتائج. ويجري قياس التقدُّم المحرز ضمن الإطار البرنامجي المواضيعي ومدى فعالية إدارة حافظة اليونيدو البرنامجية والإبلاغ عنهما من خلال مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والأداء للمستويات الأول والثاني والثالث (على النحو المبين في القسم جيم).

باء-٢- الأولويات المواضيعية والأثر المتوقَّع

٤٨- تمشيا مع تجدُّد الولايات المسندة إلى اليونيدو وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على السواء، ينتظم محور التركيز البرنامجي للمنظمة وفقا لذلك ضمن ثلاث أولويات مواضيعية، تمثِّل كل واحدة منها جوانب مختلفة من التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، وهي: '١' تعميم الرخاء، و'٢' تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، و'٣' الحفاظ على البيئة.

٤٩- ويتضمَّن كل مجال من مجالات الأنشطة البرنامجية هذه عددا من فرادى البرامج التي ستُنفذ تنفيذا شموليًّا لتحقيق نتائج وآثار فعَّالة من خلال وظائف اليونيدو التمكينية الأربع، وهي: '١' التعاون التقني؛ و'٢' وظيفتا التحليل والبحث والخدمات الاستشارية في مجال السياسات؛ و'٣' الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير والتوعية؛ و'٤' التجمُّع وإقامة الشراكات من أجل نقل المعرفة وبناء الشبكات والتعاون الصناعي.

٥٠- والغرض من محور التركيز البرنامجي لليونيدو هو التأثير عن طريق التحفيز والتغيير على مسيرة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في البرامج القُطرية. ورغم أنَّ البرامج والأنشطة المحدَّدة قد تعالج واحداً أو أكثر من الأبعاد الثلاثة بدرجات متباينة، الأمر الذي يُبرِز مدى تعقُّد عملية التنمية، فإنَّ الغرض منها مجتمعة هو أن توفِّر مجموعةً شاملةً ومتماسكة من الخدمات لمعالجة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وسوف تجمَّع هذه الخدمات بصورة متزايدة، سواء فيما بينها أو مع الخدمات التكميلية المقدَّمة من الشركاء الآخرين في مجال التنمية، وخصوصا في سياق النهج المبتكر المتمثل في برنامج الشراكات القُطرية الذي تتولى اليونيدو إعداده بهدف تعزيز النتائج والآثار الإنمائية لجميع أنشطة اليونيدو.

٥١- وفي سياق التصدي للتحدِّيات المبيَّنة في القسم ألف أعلاه، وتمشيا مع سياسة اليونيدو الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سوف يتم التركيز على المسائل الجنسانية في جميع الجوانب البرنامجية والإدارية الخاصة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

شكل بياني لمحور التركيز في برامج اليونيدو للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩

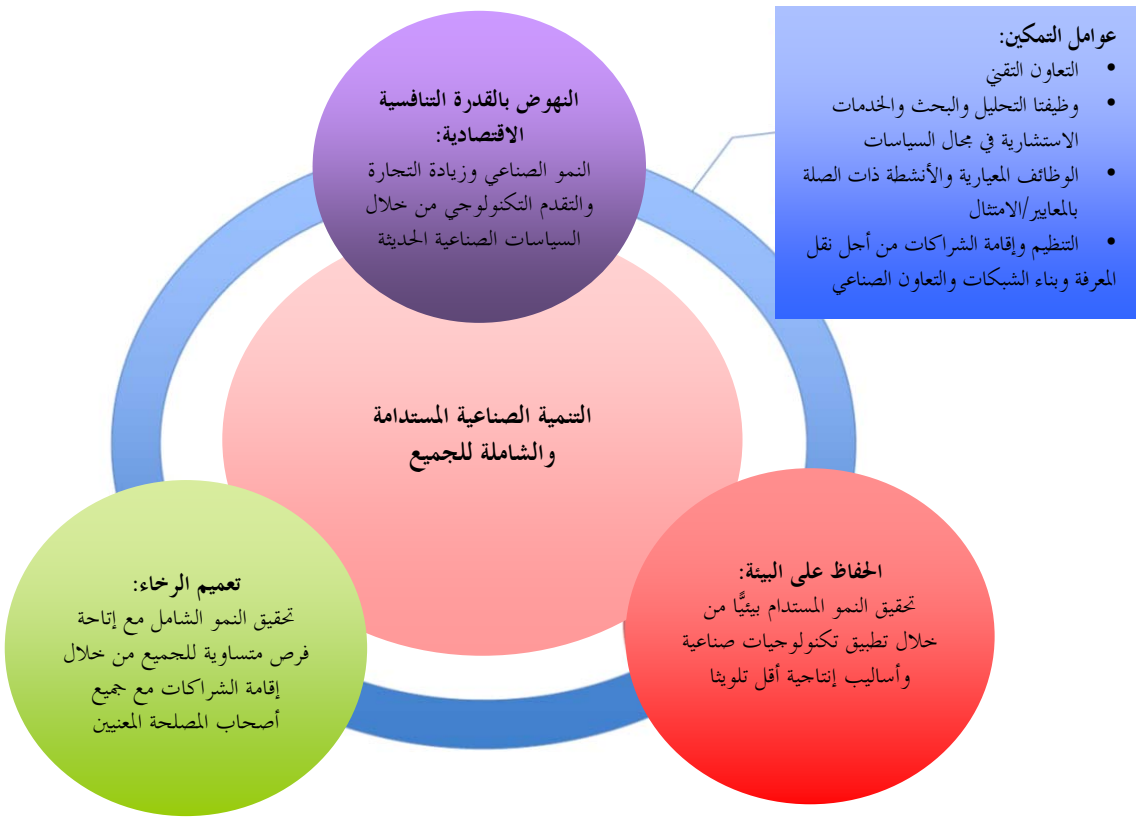

٥٢- وتتوقَّع اليونيدو، من خلال الخدمات المقدَّمة في إطار كل مجال من هذه المجالات المواضيعية ذات الأولوية، أن تحقق النتائج التالية:

(أ) تعميم الرخاء: تحقيق تقدُّم في القضاء على الفقر والإدماج، وبناء القدرات الإنتاجية على نحو شامل للجميع، وتوفير المزيد من الفرص لكل امرأة ورجل وكذلك عبر الفئات الاجتماعية، وأيضا من خلال إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين القائمين بعمليات التصنيع؛

(ب) النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية: دفع عجلة النمو الاقتصادي والصناعي السريع، وبناء قدرات تجارية في القطاعات الصناعية، والحرص على تمكين جميع البلدان من أن تستفيد من التجارة الدولية والتقدُّم التكنولوجي، وأيضا من خلال تطبيق سياسات صناعية حديثة والتقيد بالمعايير والقواعد العالمية؛

(ج) الحفاظ على البيئة: النهوض بالنمو المستدام بيئيًّا، وبناء القدرات المؤسسية على تخضير الصناعات من خلال تطبيق تكنولوجيات إنتاجية أقل تلويثا ومنهجيات تحقق الكفاءة في استخدام الموارد، وإنشاء صناعات خضراء في مختلف المجالات، بما فيها إدارة النفايات وإعادة التدوير.

باء-٢-١- تعميم الرخاء

٥٣- في ظل مشهد اقتصادي عالمي سريع التغيُّر وتزايد أوجه عدم المساواة، لا بدَّ أن تكفل أي استراتيجية للنمو المستدام تصنيعا يجعل الفرص متاحة للناس كافة ويؤمِّن التوزيع الواسع النطاق على نطاق المجتمع للمكاسب المرتبطة بالدخل وغير المرتبطة به نتيجة لازدياد الرخاء على الصعيد الوطني. وتؤدي عدم قدرة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على دمج الاعتبارات الاجتماعية بشكل كامل في السياسات الصناعية والاقتصادية المحدَّدة الأهداف إلى تقويض الإمكانات الإنمائية للصناعة، مما من شأنه توسيع الفروق المرتبطة بالتفاوت في الدخل وإضعاف التماسك الاجتماعي داخل البلدان والمناطق وفيما بينها.

٥٤- ويمكن لزيادة التمكين الاقتصادي للقطاعات المهمَّشة من السكان، وخصوصا النساء والشباب، أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحدِّ من الفقر. وينطبق ذلك بوجه خاص على الاقتصادات القائمة على الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموًّا، وخصوصا في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تشتغل غالبية السكان في كثير من الأحيان بزراعة الكفاف. ولمَّا كان معظم الشباب في تلك البلدان يترعرع دون الإلمام بخبرات ريادة الأعمال أو تعلُّم المهارات المرتبطة بذلك فإنَّ قدرة تلك البلدان على إيجاد روَّاد أعمال هي أيضا محدودة. كما يحول انخفاض مستويات تعليم النساء ومشاركتهن في الأنشطة الإنتاجية دون نمو القدرات على ريادة الأعمال في كثير من البلدان النامية.

٥٥- وقد خفَّت حدة الفقر على العموم في جميع أنحاء العالم، لكن الفقر المدقع والفقر المعتدل لا يزالان منتشرين في الأرياف في المقام الأول، حيث يعيش ما نسبته ٧٥ في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية حيث الإنتاجية منخفضة، والنشاط الاقتصادي المحلي غير متنوع بالدرجة الكافية، وحيث معدلات العمالة الناقصة مرتفعة والوظائف غير مستقرة. وعادة ما يتراجع الفقر في المناطق الريفية عند حصول نمو اقتصادي سريع، بيد أنه يتواصل في حالة إخفاق السياسات في تحسين إنتاجية الصناعات الزراعية والبنى التحتية الريفية وكذلك تمكين سكان الأرياف من الحصول على الخدمات الاجتماعية أو تيسير إقامة روابط في قطاع الأعمال بالأرياف. ولا يمكن استئصال الفقر دون معالجة أوجه عدم المساواة المتفشية في

الدخل والفرص الاقتصادية بين فئات السكان والمناطق وداخلهما. ولا بد من معالجة هذه التفاوتات من خلال عمليات تنمية ريفية أكثر شمولا يركَّز فيها على بناء اقتصادات ريفية محلية أكثر إنتاجية وتنوُّعا ومتانة تتسم بروابط اقتصادية أقوى بالمناطق الحضرية، وزيادة فرص الاستفادة من البنى التحتية والطاقة الحديثة، ومن خلال التعجيل باعتماد أساليب الإنتاج المستدام. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الفقراء في المناطق الريفية، ولا سيما النساء، بحاجة إلى المعارف والمهارات التي تمكِّنهم من ابتكار فرص اقتصادية جديدة واستبانتها واستغلالها ومن إدارة المخاطر.

٥٦- وتتسبَّب الأزمات الطبيعية أو النزاعات في اضطرابات اجتماعية واقتصادية تُضعف قدرة الاقتصاد الإنتاجية وقدرة الأشخاص المتضررين على إيجاد موارد رزق مستدامة. ومن ركائز منع الأزمات وإقامة مجتمعات قادرة على التعافي تحقيقُ التنمية الاجتماعية-الاقتصادية باعتبارها عاملاً أساسيًّا لقدرة البلد على التعافي من الصدمات الداخلية والخارجية والصمود أمامها أو اتقائها. ومن الشروط الأساسية في هذه الحالات تعزيز الأمن البشري عن طريق إشراك المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات في وضع وتطبيق حلول مصمَّمة خصيصا من أجل تحسين مستويات المعيشة والفرص الاقتصادية.

٥٧- ومن هذا المنطلق، سوف تواصل اليونيدو تركيز جهودها على تنمية الصناعات الزراعية والنساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية والأمن البشري في فترات ما بعد الخروج من أزمات.

٥٨- وسوف يتواصل التركيز في خدمات اليونيدو في مجال تطوير الصناعات الزراعية على إضافة قيمة إلى الإنتاج الزراعي من خلال تعزيز الصلات بين الزراعة والصناعة والأسواق. وسوف تشمل هذه الأنشطة نقل تكنولوجيا تجهيز الأغذية؛ ورفع مستوى مهارات تجهيز الأغذية؛ وتعزيز السلامة الغذائية في بيئة التجهيز؛ وتدابير رامية إلى تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية على مستوى التجهيز.

٥٩- وسوف تواصل اليونيدو أيضا تقديم خدمات الدعم لتحويل المنشآت من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي مع التركيز بوجه خاص على تبسيط الخدمات الإدارية الخاصة بتسجيل الشركات وتيسير الحصول عليها. وسيُسعى في إطار هذا المكوِّن البرنامجي أيضا إلى زيادة مشاركة النساء في أنشطة ريادة الأعمال، بناءً على مبدأ تكافؤ الفرص عند تكافؤ القدرات والاهتمامات بين النساء والرجال. وسيتناول المكوِّن أيضا تنمية قدرات النساء على ريادة الأعمال، وتقليل العراقيل الرسمية وغير الرسمية التي تعيق مساعي النساء في مجال ريادة الأعمال، بما في ذلك تهيئة بيئات محايدة من الناحية الجنسانية لتنظيم قطاع الأعمال رقابيًّا.

٦٠- وستواصل اليونيدو، استنادا إلى خبراتها المكتسبة من البرامج والمشاريع المتعلقة بفترات ما بعد الأزمات والأمن البشري، الاستجابةَ لحالات الطوارئ المعقدة عن طريق أنشطة تساهم في تحقيق الأمن في المجال الاجتماعي-الاقتصادي وكذلك في مجال البيئة والطاقة على المستويين الوطني والمحلي. ولذا فهي ستركِّز على عدد من الأنشطة الأساسية الرامية إلى المساعدة على تعزيز القدرة على الصمود في المجال الاقتصادي والأمن البشري، مثل استعادة القدرات الإنتاجية المحلية وتطويرها، وبناء المؤسسات وتعزيزها، وتمكين الفقراء من الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز قدرة أكثر الفئات ضعفا، ومنها الشباب والنساء، على الصمود.

باء-٢-٢- تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية

٦١- سوف تبقى تنمية القطاع الخاص واحدة من أدوات اليونيدو الرئيسية لتحقيق الحد من الفقر والتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. ويستند هذا الالتزام إلى القناعة بأنَّ أنجع طريقة لبلوغ هذين الهدفين هي تحقيق النمو الاقتصادي، وإلى التسليم بالدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في قيادة التنمية الصناعية في تحقيق نمو مستدام. والصناعة تربةٌ خصبة لريادة الأعمال والاستثمار التجاري والتقدُّم التكنولوجي وتطوير المهارات، وإيجاد فرص عمل لائقة. وتسهم كل هذه العوامل في تحسين الإنتاجية باستمرار بما يكفل تحقيق نتائج لصالح الفقراء ويسهم في تحسين المستويات المعيشية، وخصوصا في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإنَّ تحسين فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية يمكن أن يسهم إسهاماً هائلاً في مكافحة البلدان النامية للفقر. وقد تستفيد البلدان، من خلال وضع الصناعات في المرحلة الصحيحة من سلاسل القيمة العالمية، من الفرص التي تتيحها التجارة العالمية، بما في ذلك المزيد من فرص العمل والصادرات والاستثمار المباشر الأجنبي. ويمكن لإتاحة الوصول إلى الأسواق أن تجلب، إلى جانب تعزيز القدرة على الصمود، رؤوس الأموال التي توجد حاجة ماسة إليها والتكنولوجيا الضرورية من أجل تطوير اقتصاد قوي وشامل للجميع ومحفز على التغيير.

٦٢- ويؤدي الاستثمار دوراً رئيسيًّا في النمو وفي التخفيف من حدة الفقر، إذ يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويولِّد المزيد من فرص العمل. فالمناخ المناسب للاستثمار يوفر لجميع المنشآت، الصغرى منها والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الحوافز اللازمة للاستثمار بشكل منتج وتوفير فرص للعمل وتطوير التكنولوجيات والأخذ بتكنولوجيات جديدة التي يمكن أن تساعد على زيادة إنتاجية واستدامة عوامل الإنتاج الأخرى. ولئن كان معظم

استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية محلي الطابع، فإنَّ الاستثمار المباشر الأجنبي عامل مهم إذ إنه يجلب، إلى جانب الموارد المالية الضخمة، الدراية التقنية المتطورة، والتكنولوجيا العصرية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، وثقافة مؤسسية قائمة على الكفاءة والقدرة التنافسية. ولعل أكبر مساهمة يقدِّمها الاستثمار المباشر الأجنبي هي الابتكار ونقل المعارف والتكنولوجيا والإنتاجية. ومن المرجَّح أن تكون مساهمته في النمو أكبر لو أمكن نقل الإلمام بما يأتي به من تكنولوجيات متقدمة إلى قطاع الأعمال المحلي من خلال الروابط القائمة مع هذا القطاع. ومن هذا المنطلق، يمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يكون قوة دافعة لنمو قطاع الأعمال المحلي وأن يؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري ككل.

٦٣- والمشاركة في التجارة العالمية جانب مهم من جوانب النهج الاستراتيجي لأيِّ بلد من البلدان النامية تجاه التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وتمكِّن التجارة البلدان من الاستفادة من مزاياها النسبية والتنافسية باستخدام مواردها في الأنشطة الإنتاجية التي تعود بأفضل مردود اقتصادي واجتماعي. ويمكن أن يؤدِّي الوصول إلى الأسواق إلى تهيئة المزيد من فرص العمل، وزيادة مستويات الدخل، وتعزيز الأمن الاقتصادي. وقد يمكِّن الوصول إلى الأسواق من جلب رؤوس الأموال التي توجد حاجة ماسة إليها والتكنولوجيا الضرورية لتطوير اقتصاد قوي وشامل للجميع ومحفز على التغيير، إلى جانب تعزيز القدرة على الصمود. ويشكِّل توفير سلع وخدمات قادرة على المنافسة ومأمونة وموثوقة وفعَّالة من حيث التكلفة شرطاً أساسيًّا مسبقاً لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات وزيادة حصة صادراتها في سوق السلع والخدمات القابلة للتداول التجاري. ولذا تحتاج الصناعات باستمرار إلى معلومات عن الأسواق وإلى الدراية التقنية وإعادة الهيكلة والارتقاء. وعادة ما يتعزز ذلك بتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا بغرض تطوير العمليات، وكذلك بتحسين الإنتاجية وإدارة النوعية.

٦٤- وهناك أعداد كبيرة من الناس في كثير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، ممن يعيشون على اقتصاد زراعي، قائم على الكفاف في كثير من الأحيان. وهناك الكثير من الشباب الذين يكبرون من دون نيل الفرص لتعلُّم السلوكيات والمهارات اللازمة في مجال ريادة الأعمال وفي المجال الصناعي. والنتيجة هي الفقر مع استمرار البطالة والعمالة الناقصة. ولذا فإنَّ ريادة الأعمال عملية شاملة تمكِّن البليون القابع في القاع، من نساء ورجال، في المناطق الريفية وكذلك في المناطق الحضرية، من الصعود في سلَّم الثروة. كما تحدِث ريادة الأعمال تحوُّلا في الاقتصادات وتعزز التنمية الصناعية، على نحو شامل ومستدام، بدءا من مستوى الأفراد ومستوى القاعدة الشعبية. وعلاوة على ذلك، يساعد توافر المزيد من روَّاد

الأعمال على تنويع الاقتصاد بقطاع خاص يتسم بالكفاءة والاقتدار والاستدامة ويفضي، على المدى الطويل، إلى بنية صناعية للاقتصاد تتسم بقدرة أكبر على الصمود.

٦٥- ومن هذا المنطلق، سوف تواصل اليونيدو دعم البرامج من أجل الترويج للاستثمار والتكنولوجيا، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات التجارية، وتنمية ريادة الأعمال.

٦٦- وسوف تشمل الخدمات المقدَّمة في هذا المجال البرنامجي خدمات استشارية لتحسين بيئة العمل في قطاع الأعمال والسياسات العامة لفائدة القطاع الخاص بما يساعد القطاع الخاص المحلي على تطوير القدرات الإنتاجية. وسوف تعزز البرامج فرص الاستثمار والتكنولوجيا بغية مساعدة المنشآت، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، على تحسين الإنتاجية والابتكار وتحقيق مزايا تنافسية شاملة. وسوف تسعى اليونيدو، استنادا إلى شبكة عالمية متينة تهدف إلى تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا وغير ذلك من فرص الشراكة، إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الدينامية والمرونة المستمدتين من حجمهما عن طريق تعزيز أوجه التآزر فيما بين المنشآت ومع مؤسسات الدعم. وسوف تركِّز مساهمات اليونيدو على زيادة فرص الأعمال التجارية المتاحة للمنشآت الصغيرة من خلال إقامة روابط في مجال الأعمال بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومع المؤسسات الأكبر حجما لزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية ومساهمتها في التخفيف من حدة الفقر.

٦٧- وفي سياق برامج بناء القدرات التجارية، سوف تواصل اليونيدو تعزيز قواعد التجارة الدولية ومعاييرها عن طريق مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على الارتقاء بنظم الإنتاج والتجهيز من أجل تحسين نوعية المنتجات المحلية، ولا سيما عن طريق اعتماد تكنولوجيات مطورة، ومساعدتها على الامتثال للمعايير المطلوبة في الأسواق الدولية. وسوف تبني اليونيدو قدرات المؤسسات العامة والخاصة على السواء بما يمكِّنها من صوغ سياسات واستراتيجيات تجارية قائمة على التحليل الاقتصادي والإحصائي، ووضع معايير مرجعية للأداء التنافسي على المستوى القطاعي ومستوى المنتجات، ودعم إنشاء قواعد بيانات متصلة بالتجارة مثل قوائم بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة من أجل توسيع نطاق الصادرات من القطاع الصناعي. وسوف تقدِّم اليونيدو الدعم، فيما يتعلق بتعزيز البنى التحتية الخاصة بالمعايير والقياس والاختبار وتقييم مدى الامتثال في البلدان المستفيدة، إلى المؤسسات المعنية بالمعايير وإلى مراكز الاستعلام الخاصة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة والمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية، من خلال برامج إقليمية ومشاريع قُطرية متنوعة. وسوف تدعم اليونيدو أيضا الاقتصادات النامية في معالجة مسألة المعايير الخاصة المتزايدة الأهمية، مع التركيز على إيضاح

معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات، كوسيلة من أجل زيادة قدرتها التنافسية خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

٦٨- كما سيتواصل الدعم المقدَّم لتنمية ثقافة ومهارات ريادة الأعمال خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل من خلال برنامج مناهج تدريس ريادة الأعمال وتحسين أداء الخدمات العامة لقطاع الأعمال من أجل تهيئة بيئة تُكافأ فيها الجهود المبذولة في مجال ريادة الأعمال. وباتباع استراتيجية للنمو من القاعدة إلى القمة من أجل الحدِّ من الفقر، سوف يواصل برنامج مناهج تدريس ريادة الأعمال استحداث مناهج عملية في هذا المجال في مؤسسات التعليم في المرحلة الثانوية ومؤسسات التدريب المهني، تهدف على وجه الخصوص إلى تنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الشبان والشابات، قبل انطلاق مشوارهم الوظيفي. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تمكين الشباب من اكتساب خصائص روَّاد الأعمال ومواقف إيجابية تجاه اغتنام الفرص في قطاع الأعمال والعمل لحسابهم الخاص. وسيتعزز ذلك بعناصر تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجمع بين أساسيات ريادة الأعمال واكتساب الخبرات العملية في استخدام التكنولوجيا الجديدة، مما يهيئ الشباب لما يواجه أيا من رواد الأعمال الشبان من متطلبات العمل الأساسية ومتطلبات مجتمع المعلومات الذي يزداد تشابكا.

باء-٢-٣- الحفاظ على البيئة

٦٩- يُلحِق التلوُّث وتغيُّر المناخ وتدمير الموائل والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية مثل المياه العذبة ومصائد الأسماك ضررا بالغا بصحة الإنسان وسلامته وسبل عيشه، وخاصة في المناطق الفقيرة، ويقوِّض فرص تحقيق اقتصاد يتسم بالقدرة على الصمود والمتانة على المدى الطويل. ومن الشروط التي لا بد منها لازدهار الصناعة بصورة مستدامة كفالة إمدادات مضمونة من الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة إلى جانب تحسين الكفاءة في استخدام الموارد.

٧٠- ومخاطر تغيُّر المناخ موثَّقة توثيقاً جيداً، كما أنَّ آثاره تلحق بالفعل الضرر بالناس وبالنظم الإيكولوجية. ويتطلب التصدِّي لتحدِّي المناخ أن تكون الصناعات والمؤسسات - العامة والخاصة - قادرة على تقييم تغيُّر المناخ وفهمه، ووضع وتنفيذ السياسات الملائمة واتخاذ الإجراءات بشأن الانتقال إلى مجتمعات تحقق الكفاءة في استخدام الموارد وانخفاضا في نمو الانبعاثات. ويُعَدُّ "فصل" استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية عن النمو الاقتصادي شرطاً رئيسيًّا من شروط التغلُّب على التحدِّي الملح المتمثل في تزايد مستويات استهلاك الموارد.

٧١- وقد أقرَّت اليونيدو منذ فترة طويلة بوجوب معالجة القضايا البيئية والترويج لمنهجيات إنتاج أقل تلويثا على مستوى عام في التنمية الصناعية. ويتطلب تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد منظورا وعملية اتخاذ قرار تراعى فيهما القيمة الاقتصادية والاستدامة البيئية على حد سواء. وينطبق تحسين الكفاءة في استخدام الموارد على الطاقة أيضا حيث يقلِّل ذلك التحسين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من عمليات توليد الطاقة واستخدامها، واستخراج المواد ومعالجتها، والنقل، والتخلص من النفايات. ولذلك تُعَدُّ استراتيجيات الطاقة الصناعية المستدامة التي تشمل اعتماد مصادر الطاقة المتجددة وكذلك كفاءة استخدام الطاقة ذات أهمية أساسية في التعامل مع تغيُّر المناخ من خلال توجيه الاقتصادات نحو تقليص انبعاثات الكربون.

٧٢- ومن هذا المنطلق، سوف تواصل اليونيدو برامجها الداعمة للبلدان في جهودها في مجال الإدارة البيئية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتوفير الطاقة المستدامة.

٧٣- وسوف تعمِّق البرامج في هذا المجال خبرات تلك البلدان في إقامة صناعات خضراء جديدة، ووضع خرائط طريق وطنية من أجل تخضير سلسلة الإمداد، وتحديد المعايير والمؤشرات، وتعميم أفضل الممارسات، وتشغيل برامج التكنولوجيا النظيفة، وتنفيذ مختلف عمليات بناء القدرات، والمساهمة في المحافل الدولية بتقديم البحوث والخبرات. وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، سيتم على الخصوص في إطار هذا المكوِّن البرنامجي وضع وتنفيذ مجموعة متنوعة من مشاريع وبرامج الإنتاج الأنظف، مع التركيز على تحسين الإنتاجية والاستخدام المستدام لموارد المواد والمياه والطاقة على مستوى المنشآت والمستوى القطاعي. وسوف تشمل الخدمات المزمع تقديمها بناء القدرات، وتقديم الدعم التقني المباشر إلى المنشآت، وتقديم المساعدة إلى المؤسسات الحكومية بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالإنتاج الأنظف، وكذلك الترويج للتكنولوجيات السليمة بيئيًّا وتكييفها ونقلها وتطبيق نماذج متقدمة للإنتاج الأنظف في قطاع الأعمال، مثل الإيجار الكيميائي. وسيقترن ذلك بتطبيق منهجيات التصميم الإيكولوجي على نطاق أوسع على خطوط الإنتاج والمنتجات المخطَّط لها. وفي مجال إدارة المياه، ستواصل اليونيدو التركيز على الاستخدام المستدام للموارد المائية. ويشمل ذلك بناء قدرات القطاع الصناعي من أجل تحسين إنتاجية المياه وإعادة استخدامها وتدويرها، وكذلك اعتماد السياسات الحكومية على الصُّعد كافة، وتقديم التدريب في مجال اعتماد نهج النظام الإيكولوجي والاستخدام المستدام لموارده الحية. وفي الوقت نفسه، ستعزز اليونيدو برامجها المتعددة القطاعات لتشجيع الإدارة السليمة بيئيًّا للنفايات الإلكترونية ونُهجا تكفل التعامل معها طوال دورة حياتها في البلدان النامية.

٧٤- كما ستؤكِّد اليونيدو على الحاجة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة بالمساهمة في تحويل أسواق المنتجات والخدمات المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف يُروَّج بقوة لاستخدام معايير جديدة لإدارة الطاقة، وتعجيل الاستثمار من جانب الصناعات في التدابير الهادفة إلى تحسين نظم الطاقة وصولا إلى الوضع الأمثل، وزيادة نشر التكنولوجيات الصناعية الجديدة المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة، وذلك عن طريق الخدمات الاستشارية التقنية والمالية والسياساتية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تتناول البرامج الشواغل والتحدِّيات والفرص ذات الصلة بفقر الطاقة وأمن الطاقة وتغيُّر المناخ في سياق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. ولذلك فإنها سوف تروِّج لحلول توفِّر طاقة مستدامة بغرض جعل قطاعات الصناعة أكثر إنتاجيةً وتأقلماً مع تغيُّر المناخ، مما يعزِّز فرص العمل الخضراء والنمو الأخضر، بما في ذلك نشر معايير كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، والشبكات الذكية القائمة على الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة المتجددة في التطبيقات الصناعية وكذلك تشجيع الصناعات المتأقلمة مع تغيُّر المناخ.

٧٥- ولا تزال هناك حاجة ماسة أيضا إلى التخلُّص التدريجي من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون التي تفضي إلى استمرار تدهور صحة البشر والبيئة الطبيعية. وتستجيب اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لتلك الحاجة. ولذا سوف تساعد البرامج حكومات البلدان النامية الموقِّعة على بروتوكول مونتريال على الامتثال لمتطلباته من خلال نقل التكنولوجيات غير القائمة على مواد مستنفدة للأوزون إلى البلدان المشمولة بالمادة ٥ وتزويدها بالدعم اللازم لبلوغ الغايات المستهدفة من حيث مقادير المواد المستنفدة للأوزون التي يتعيَّن التخلُّص منها. وتهدف العناصر المتعلقة بتغيُّر المناخ من هذه الأنشطة إلى دعم نَهجيْ التخفيف (تخفيض الانبعاثات عند المصدر) والتكيُّف (التكيُّف مع مستويات تغيُّر المناخ التي لا يمكن تجنُّبها). وسوف تشمل خدمات الدعم الخاصة بالتخفيف استحداث مشاريع مجدية للحدِّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، من شأنها أن تعود بفوائد إنمائية مستدامة على الصعيد الوطني، إضافةً إلى إسهامها في الجهود البيئية العالمية الرامية إلى الحدِّ من تغيُّر المناخ. وأمَّا خدمات الدعم الخاصة بالتكيُّف فتشمل المساعدة على صوغ برامج ومشاريع ذات صلة، تركِّز على أولويات التكيُّف الخاصة بالقطاع الصناعي في البلدان النامية.

٧٦- وهناك التزام من قِبل الحكومات الأطراف في اتفاقية استكهولم للملوِّثات العضوية الثابتة بتنفيذ تدابير قانونية وتنظيمية وتدابير لإدارة البيئة، بما في ذلك إجراء تغييرات تكنولوجية كبيرة، بغية الامتثال لمقتضيات الاتفاقية. فإنتاج الملوِّثات العضوية الثابتة

واستخدامها وكذلك وجودها في المحيط الحيوي تلحق حاليًّا أضرارا جسيمة بالصحة البشرية والبيئة. لذا، سوف تساعد اليونيدو أيضا البلدان على بلوغ الامتثال لاتفاقية استوكهولم، وتهدف إلى تنمية قدرات البلدان النامية على حماية سكانها ومواردها البيئية من التلوث المتصل بالملوِّثات العضوية الثابتة.

٧٧- كما ستواصل اليونيدو جهودها في دعم البلدان من أجل معالجة الالتزامات بموجب اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

باء-٣- المشورة والبحوث والإحصاءات بشأن السياسات الصناعية

٧٨- ستنفِّذ اليونيدو أيضا عددا من البرامج الجامعة خلال الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وللمشورة والبحوث والإحصاءات بشأن السياسات الصناعية أهمية قصوى في هذا الصدد. وبغية مواصلة تعزيز دور اليونيدو ضمن منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات على صياغة السياسات الصناعية وتنفيذها ومراقبتها، ستواصل المنظمة وضع حزمة شاملة وجامعة من الأنشطة بهدف تقديم دعم استراتيجي بشأن السياسات الصناعية إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بالاستناد إلى تحليل التغيُّرات الهيكلية وكذلك مجموعة مناسبة من الأدوات السياساتية مع تركيز خاص على الحدِّ من الفقر والقدرة التنافسية الاقتصادية والاستدامة البيئية.

٧٩- وستكون مساهمة اليونيدو في تيسير فهم التنمية الصناعية مساهمة تطبيقية ومرتكزة على بيانات تجريبية مُحكمة. وسعياً إلى زيادة تعزيز قدرات اليونيدو على إسداء المشورة القائمة على الأدلة للدول الأعضاء في مجال السياسة العامة، ستباشر المنظمة استعراض أدواتها القُطرية لوضع معايير مرجعية، وتحسينها عند الحاجة. وسيولى انتباه خاص إلى زيادة درجة التركيز في مؤشِّر قياس الأداء الصناعي التنافسي وزيادة عمقه التحليلي. وتيسيرا لحصول أكبر عدد من الدول الأعضاء على المعلومات الواردة أعلاه، سيولى انتباه خاص إلى الإعداد المنتظم لتوقعات إقليمية قائمة على الاتجاهات والتحدِّيات المُحدَّدة من خلال الإحصاءات الصناعية الرئيسية التي تتولى اليونيدو تجميعها وتوزيعها. وبالإضافة إلى ذلك، ستُصدر المنظمة مؤشرات فصلية عن الناتج الصناعي كي تسمح للدول الأعضاء بضبط السياسات الصناعية في الوقت المناسب. كما ستعزز اليونيدو استراتيجيتها للاتصال بغية نشر النتائج الأساسية للبحوث إلى جمهور أوسع من خلال الانتظام في إصدار خلاصات السياسات العامة عن مواضيع رئيسية في مجالي التنمية الصناعية والتغيُّرات الهيكلية.

٨٠- وفيما يتعلق بالمنشورات، سيظل تقرير التنمية الصناعية النشرة الدورية الرئيسية التي تصدرها اليونيدو. ولئن ركّزت هذه الوثيقة على موضوع وحيد في السنوات الأخيرة فيُتوخى أن يركِّز تقرير التنمية الصناعية في السنوات القادمة بقدر أكبر على توجيه رسالة ما بحيث ينقل رسالة واضحة تعتبرها المنظمة هامة وراهنة في وقت النشر. وسيُستكمل التقرير بورقات عمل وورقات ذات صلة بالموضوع.

٨١- كما ستستثمر اليونيدو في توسيع شراكاتها وتعاونها في مجال البحوث، وكذلك وتيرة وتغطية المؤتمرات/حلقات العمل الإقليمية المشتركة بشأن التنمية الصناعية في إطار معهد اليونيدو لبناء القدرات. وسيشكل التعاون في مجالي التدريب والبحث الآلية الرئيسية لتوسيع امتداد بحوث اليونيدو وبناء قدراتها، وسيتوسَّع تدريجيًّا ليشمل المؤسسات الذائعة الصيت في العالم المتقدم والنامي في المجالين الأكاديمي والسياساتي.

باء-٤- تعبئة الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٨٢- خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستواصل اليونيدو إيلاء أهمية كبيرة لإقامة شراكات استراتيجية مع منظمات ومؤسسات أخرى في القطاعين العام والخاص كوسيلة لدعم تنفيذ التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في البلدان الأعضاء، كما يوصَى بذلك بوضوح في إعلان ليما. والأساس المنطقي لنهج الشراكة المتكاملة هو زيادة تأثير أنشطة التعاون التقني لليونيدو من خلال تسخير موارد قطاع الأعمال ومؤسسات التمويل الإنمائي وصناديق الاستثمار وغير ذلك من الشركاء الخارجيين المعنيين من خلال شراكات تتمحور حول أهداف وموارد ومسؤوليات مشتركة. ويشمل نطاق هذه الشراكات أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث جميعها، ولذا يُعتبر آلية ذات انطباق شامل.

٨٣- ولن تسعى اليونيدو، من خلال برامجها القائمة على الشراكات، إلى تقديم حلول إنمائية شاملة من خلال الجمع بين خدماتها الاستشارية في مجال وضع السياسات ووضع القواعد والتعاون التقني والترويج للاستثمار ونقل التكنولوجيا فحسب، وإنما أيضا إلى الاستفادة من الموارد المالية والتكنولوجية وخبرات الشركاء المحتملين الآخرين لتعظيم الأثر الإنمائي. وسوف يظل هذا النهج في صلب ما تقدمه المنظمة من خدمات في السنوات المقبلة، وسوف يشكل نسبة متزايدة من أنشطتها الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر بين برامجها ومع برامج شركائها. وتتوقع اليونيدو، استنادا إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها بالفعل في إقامة وتعزيز برنامج الشراكات القُطرية في إطار التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في البلدين الرائدين إثيوبيا والسنغال، تحقيق توسُّع كبير في هذا البرنامج بحيث يشمل عددا أكبر من البلدان عبر مختلف المناطق. وفي

هذا السياق، سيستمر التركيز بصفة خاصة على التواصل المنتظم مع الدول الأعضاء والشركاء في التنمية من خلال حوارات استراتيجية تعزِّز تبادل المعارف والخبرات فيما بين أصحاب المصلحة بشأن الاستراتيجيات والسياسات والنماذج المبتكرة في قطاع الأعمال، المعدَّة خصيصا من أجل التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وبناء على منتديين سابقين بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع عُقدا في عام ٢٠١٤، سوف يسعى هذا المكوِّن البرنامجي إلى مواصلة عرض ما حققه برنامج الشراكات القُطرية التابع لليونيدو من إنجازات وما استخلصه من عِبَر من خلال تنظيم المنتديات اللاحقة بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

٨٤- وسوف يتواصل أيضا ترويج الشراكات والتحالفات الاستراتيجية مع شركات القطاع الخاص، سعيا لإشراكها بصفتها عوامل تغيير إنمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ ولتسخير مواردها من أجل البرامج المشتركة الهادفة إلى تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. ونظرا للأهمية المركزية للقطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المحلي وتوليد المعارف والتكنولوجيا وإيجاد فرص العمل وتوفير السلع والخدمات الأساسية، سوف تعزِّز اليونيدو التواصل المستمر والمتنامي مع الشركاء في القطاع الخاص.

٨٥- وسوف يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، أولوية رئيسية لليونيدو في فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وسوف تقوم اليونيدو، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز ذلك التعاون، بتحسين التنسيق والتآزر بين مراكزها الخاصة بترويج الاستثمار والتكنولوجيا لتكوين شبكة واسعة من الموارد مع ما يلزم من أدوات على الإنترنت لتيسير الحصول على المعلومات على الصعيد العالمي بطريقة فعَّالة من حيث التكلفة.

باء-٥- البرامج الإقليمية

باء-٥-١- أفريقيا

٨٦- استفادت المنطقة الأفريقية في السنوات الأخيرة من عدد من التطورات الإيجابية، حيث شهدت تسارعا مستمرا في النمو الاقتصادي بفضل تدابير واسعة النطاق وعميقة الأثر لتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي خلال العقد الماضي. بيد أنه مما يؤسف له أنَّ مظاهر الجمود في العرض نتيجة لضعف القدرات الإنتاجية والتجارية، ورداءة البنى التحتية، وضعف الطلب الداخلي، وغياب بيئة أعمال مؤاتية حالت دون تحقيق الإمكانات الصناعية والتجارية في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، ستواصل اليونيدو إعطاء الأولوية القصوى لدعم التنمية

الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في أفريقيا من خلال المساهمة في بناء القدرات الإنتاجية والتجارية اللازمة وكذلك القدرات الإدارية والمهارات والقدرة على المنافسة. وستوفَّر خدمات التعاون هذه لتوجيه صوغ السياسات الصناعية الوطنية والإقليمية وتعزيز المؤسسات والبنى التحتية على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ستتم معالجة القضايا المتعلقة بترويج الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتنمية مجموعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإقامة اتحادات للتصدير، وإدارة النوعية والامتثال للمعايير الدولية، والإنتاج الأقل تلويثا، بهدف تعزيز قدرات العرض والإمكانات التصديرية لبلدان المنطقة.

باء-٥-٢- المنطقة العربية

٨٧- لا يزال الحد من الفقر أحد التحدِّيات الرئيسية التي تواجهها بلدان كثيرة في المنطقة العربية، ولا تزال البطالة - وأساسا في أوساط الشباب - تشكِّل تحدِّياً كبيراً للتنمية الاقتصادية. وتواجه المنطقة العربية في مجملها تحدِّيات كبيرة لأسباب منها آثار الحروب والنزاعات. ويحدُّ عدم اليقين السياسي المرتبط بهذه الحروب والنزاعات من قدرة العديد من البلدان في المنطقة على الشروع في عملية مستدامة للتنمية الاقتصادية والصناعية. كما أنَّ العديد من البلدان بحاجة ماسة إلى إصلاح بنيتها التحتية وتعزيز قدراتها الصناعية التي تكون في كثير من الحالات قديمة أو مدمَّرة. ولذلك سوف تركز اليونيدو أنشطتها في المنطقة على صوغ استراتيجيات وبرامج لوضع سياسات صناعية سليمة، بما في ذلك الاستراتيجيات والبرامج التي تتناول التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، وتنمية قدرات ريادة الأعمال في القطاع الخاص، وترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وتحسين نوعية المنتجات وتطوير أسواق التصدير، وتعزيز التنمية الريفية والطاقة المتجددة، وحماية البيئة وإدارة المياه وإدارة النفايات الصناعية.

باء-٥-٣- آسيا والمحيط الهادئ

٨٨- تشمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ مجموعة متنوعة من البلدان التي تتباين مستويات التنمية فيها وكذلك التحدِّيات التي تواجهها. ورغم التقدُّم الكبير الذي أُحرز في السنوات الأخيرة في تخفيف حدة الفقر في هذه المنطقة، فهي ما زالت تضم أكثر من ٧٣٣ مليون فقير. وتواجه المنطقة عددا من التحدِّيات الإنمائية، رغم أنَّ تلك التحدِّيات تختلف في نطاقها وشدتها من بلد إلى آخر ومن منطقة دون إقليمية إلى أخرى، حيث تتراوح من التفاوت في الدخل وضعف القدرات المؤسسية ونقص فرص العمل المتاحة لسكانها المتزايدين، بمن فيهم الشباب، إلى الكوارث الطبيعية وارتفاع منسوب مياه البحار. وسيجعل التنوع في منطقة آسيا والمحيط

الهادئ من الضروري أن تعتمد اليونيدو نهجا متمايزا فيما يتعلق بخدمات الدعم التي تقدِّمها إلى بلدان المنطقة. وعلى وجه الإجمال، فإنَّ الدعم المؤسسي، وإقامة مجموعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القدرات على ريادة الأعمال في الأرياف ولدى المرأة، والبنية التحتية للأمن الغذائي، وتنمية المهارات وبناء القدرات فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة، وتقديم الدعم إلى الصناعات الزراعية التقليدية بغية تعزيز الإنتاجية، ستشكل مجالات برنامجية رئيسية ينصب عليها تركيز اليونيدو في المنطقة. وستواصل اليونيدو أيضا الترويج للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب داخل آسيا وبين آسيا والمناطق الأخرى في مجالات مثل ترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا ونقل المعارف والمهارات وتبادل الخبرات الإنمائية.

باء-٥-٤- أوروبا وآسيا الوسطى

٨٩- تشمل منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ٢٩ من البلدان الشديدة التنوع، واجه العديد منها نزاعات خلال السنوات الأخيرة. ويعيق ذلك بشدة قدرة بلدان المنطقة على تحقيق إمكاناتها الإنمائية الكاملة، ولا سيما في القوقاز وآسيا الوسطى وغرب البلقان. ويشكِّل التنويع الاقتصادي والصناعي حاجة متنامية وملحَّة بالنسبة إلى بلدان المنطقة. أما جهودها لإدخال سلعها الصناعية إلى أسواق أوروبا الغربية والأسواق العالمية الأخرى فتواجه الإحباط بسبب عدم قدرتها على الامتثال لمختلف معايير التجارة والطاقة والبيئة والمعايير الاجتماعية السائدة في هذه الأسواق. وكثيرا ما تكون التكنولوجيات الصناعية المستخدمة في هذه البلدان متقادمة وغير مأمونة بيئيًّا وتؤدي إلى مستويات عالية من الانبعاثات السامة والتلوث. وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستواصل اليونيدو إيلاء اهتمام شديد لبناء القدرات في عدة مجالات مترابطة، مثل تدابير في إطار السياسات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والصناعي، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقدرة على ريادة الأعمال، وتيسير التكنولوجيا والتجارة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والإنتاج الأقل تلويثا، تجسيدا للطلب القوي على هذه المجالات البرنامجية في بلدان المنطقة.

باء-٥-٥- أمريكا اللاتينية والكاريبي

٩٠- بعد عقد من النمو القوي نسبيًّا، بدأت الآفاق الاقتصادية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تصبح أكثر تعقيدا بسبب الانخفاضات الأخيرة في التجارة، وتراجع أسعار السلع الأساسية وتزايد عدم اليقين بشأن الأوضاع النقدية والتمويلية الخارجية، مما يبرز التحدِّيات الهيكلية التي تواجه المنطقة. ولمواجهة هذه التحدِّيات، فإنَّ بلدان منطقة أمريكا اللاتينية

والكاريبي بحاجة إلى تحقيق درجة أكبر من التنويع، بدعم من السياسات التي تشجع الابتكار وتعزِّز الروابط الإنتاجية. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير لتعزيز الإنتاجية والنهوض بالقدرات الحكومية من أجل تحسين الاستجابة لاحتياجات "الطبقات الوسطى الناشئة" مع مضاعفة الجهود من أجل الحدِّ من الفقر وعدم المساواة. وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستركز اليونيدو بصفة خاصة على تعزيز التكامل على المستوى دون الإقليمي، مع التركيز على الامتثال للقواعد واللوائح المتزايدة الصرامة في الأسواق الخارجية، واعتماد معايير واستراتيجيات تسويق جديدة، وتحديث التكنولوجيا، واستخدام ممارسات أكثر إنتاجية تزيد القيمة المضافة والقدرة على المنافسة لدى الصناعات التحويلية في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولتحقيق هذا الهدف، سوف تركز اليونيدو بشكل خاص على تعزيز تجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة واتحادات التصدير، وتطوير سلاسل القيمة في المجال الزراعي، والبنية التحتية للنوعية والامتثال، والإنتاج الأقل تلويثا والكفاءة في استخدام الموارد، وكذلك تقديم الدعم لصوغ السياسات الصناعية.

جيم- الإطار المتكامل للنتائج والأداء

جيم-١- نبذة عن الإطار المتكامل للنتائج والأداء

٩١- يكمن الغرض من الإطار المتكامل للنتائج والأداء الذي استحدثته اليونيدو في توضيح الصورة أمام المنظمة - دولها الأعضاء وموظفيها في جميع أنحاء العالم – بشأن ما يلي: (أ) مساهمتها المتوقعة في النتائج الإنمائية العالمية، استنادا إلى إعلان ليما وخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ حول أهداف التنمية المستدامة، وخصوصا الهدف ٩ (المرفق)، و(ب) قياس الأداء المؤسسي من حيث الشفافية والكفاءة والفعالية الإدارية، على النحو المطلوب في وثيقة الإرشادات الاستراتيجية المقدَّمة من الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها. وهو بذلك يوفر إطارا مؤسسيًّا طويل الأجل للنتائج للاسترشاد به في تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ وما يرتبط به من برنامج وميزانيات.

٩٢- وعلى وجه العموم، فإنَّ الغرض من الإطار المتكامل للنتائج والأداء هو جعل اليونيدو شريكا عمليًّا وشفافاً وكفؤاً وموثوقاً في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، ويحدِّد نهجا على مرحلتين وأربعة مستويات بشأن رصد النتائج والإبلاغ عنها.

الشق الأول: النتائج الإنمائية، يرصد التقدُّم المحرز في تحقيق التصنيع المستدام والشامل للجميع، ويتألف مما يلي:

- نتائج التنمية العالمية (المستوى الأول): حالة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع لدى الدول الأعضاء في اليونيدو. وتستخدم اليونيدو هذا المستوى من مستويات إطار النتائج لتجسيد السياق الأوسع للتنمية الصناعية الذي تعمل فيه المنظمة. ولا تُعزى التحسينات الملاحَظة في سياق التنمية العالمية إلى اليونيدو مباشرة لأنَّ هذه التحسينات هي نتيجة للجهود الجماعية التي تبذلها البلدان وشركاؤها في التنمية، بما في ذلك اليونيدو. ومن ثمَّ يرصد هذا المستوى أهمية استراتيجية اليونيدو والتقدُّم المحرز في مجال التنمية وفقا لمؤشرات التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع ولكن ليس المقصود به تقييم أداء المنظمة.
- النتائج القُطرية المحققة بدعم من اليونيدو (المستوى الثاني): يجسِّد هذا المستوى النتائج التي تبلِّغ عنها البلدان المستفيدة من اليونيدو بدعم من برامج المنظمة ومشاريعها الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. ويُتوخى وضع مجموعة من المؤشرات الشاملة ضمن الإطار، مما يتيح قياس نمو الحافظة المستهدف في بلدان ومناطق محددة.

الشق الثاني: أداء المنظمة، يركز على أداء اليونيدو، ويتألف مما يلي:

- فعالية إدارة البرامج (المستوى الثالث): يتعقَّب هذا المستوى أداء اليونيدو من حيث إدارة برامجها ومشاريعها، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية برامجها ومشاريعها عند البدء وأثناء التنفيذ وعند الإنجاز، بما في ذلك النتائج والآثار على مستوى المشاريع/البرامج. كما يتتبع مدى تعميم المنظمة أولوياتها بشأن مسائل مراعاة المنظور الجنساني وبناء الشراكات وإدارة المعارف وغير ذلك من القضايا الجامعة ذات الصلة.
- الفعالية والتحديث التنظيميان (المستوى الرابع): يقيِّم هذا المستوى التقدُّم المحرز في مجالات هامة من قدرات اليونيدو التنظيمية على إدارة عملياتها الداخلية بفعالية، بما في ذلك تعبئة وإدارة الموارد، وإدارة الموارد البشرية، والكفاءة الإدارية.

٩٣- ويصف الإطار المتكامل للنتائج والأداء النتائج الشاملة المتوقعة/الأداء الشامل المتوقع خلال فترة تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وسوف يتيح إطاراً زمنيًّا أطول أجلا للتخطيط ورصد النتائج من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠، ويضع خط أساس متجدد لجميع وثائق الاستراتيجية التشريعية لليونيدو، وييسِّر المواءمة، في نهاية المطاف،

لنُهُج وأطر اليونيدو الاستراتيجية مع وثائق التخطيط على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة. وبذلك، يكون القصد منه أيضا أن يضع إطارا حديثا للمساءلة والشفافية لليونيدو يربط كل جزء من أجزاء المنظمة بخطة التنمية الأوسع نطاقا.

٩٤- وفي هذا السياق، من المهم ملاحظة ما يلي:

(أ) سيكون من الضروري الاستمرار في ضبط المؤشرات المقترحة التي يقوم عليها الإطار المتكامل للنتائج والأداء على المستويات الأربعة جميعها؛ وستتعقب آلية تقييم مؤسسية هذه المؤشرات؛ وسوف يوضع خط الأساس خلال وضع الصيغة النهائية للإطار في عام ٢٠١٥؛

(ب) سوف تتمثل الأهداف الاستراتيجية المحددة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ في ما يلي: '١' تعميم الرخاء؛ و'٢' تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية؛ و'٣' الحفاظ على البيئة (وهي العناصر التي تتشكل منها مجتمعةً التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع)؛

(ج) يقيس المستوى الأول تقدُّم التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في البلدان المتعاملة مع اليونيدو، وهو يبين مدى أهمية هذه التنمية - ولكن لا يراد به قياس أداء اليونيدو. ويقيس المستوى الثاني النتائج القُطرية، ويتيح إقامة صلات منطقية بين المؤشرات الكلية/المتوسطة على المستوى القُطري والدعم البرنامجي لليونيدو وأنشطتها. والفئة المستهدفة بالمستويين الأول والثاني هي البلدان المتعاملة مع اليونيدو؛

(د) يمكن ملاحظة المستويين الثالث والرابع بصورة مباشرة في اليونيدو وهما من نتائج أداء الإدارة المؤسسية بالنسبة إلى المنظمة. والفئة المستهدفة بالمستويين الثالث والرابع هي الكيانات العملياتية لليونيدو، والمؤشرات ذات الصلة بالعمليات الداخلية؛

(هـ) ستحدَّد قيمة خط الأساس لجميع المستويات بحسب البيانات المتوافرة، وهو أمر لن يطرح صعوبة كبيرة بالنسبة إلى المستويين الثالث والرابع المستمدَّين من داخل اليونيدو نفسها.

جيم-٢- تصميم الإطار المتكامل للنتائج والأداء

٩٥- يتمحور الإطار المتكامل للنتائج والأداء حول مفهوم التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، على النحو المنصوص عليه في إعلان ليما الذي اعتُمد في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر اليونيدو العام، والمقترَح في الهدف ٩ "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار". ويتم ذلك عن طريق: '١' تعميم الرخاء؛ و'٢' تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية؛ و'٣' الحفاظ على البيئة.

٩٦- وبالنظر إلى أنَّ للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع أثراً إيجابيًّا محتملاً على جميع الأهداف الستة عشر الأخرى، يُقترح اتباع نهج ترابطي لقياس النتائج البرنامجية للمنظمة. وتتحقق النتائج من خلال مزيج ملائم من الوظائف والخدمات التمكينية، وهي تحديدا: '١' التعاون التقني؛ و'٢' وظيفتا التحليل والبحث والخدمات الاستشارية في مجال السياسات؛ و'٣' الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير/الامتثال؛ و'٤' التجمع وإقامة الشراكات من أجل نقل المعرفة وبناء الشبكات والتعاون الصناعي.

٩٧- واستنادا إلى هذا المنطق العام الذي تقوم عليه المساهمة الإنمائية لليونيدو في الخطة العالمية، يُنظَّم الإطار المتكامل للنتائج والأداء على النحو المبيَّن في الشكل ١. وقد جرى وضع مجموعة من المؤشرات، المربوطة بكل مستوى من مستويات الإطار، لإتاحة قياس الإدارة القائمة على النتائج، ومن أجل إبلاغ الدول الأعضاء على نحو يتسم بالشفافية.

الشكل ١: الإطار المتكامل للنتائج والأداء

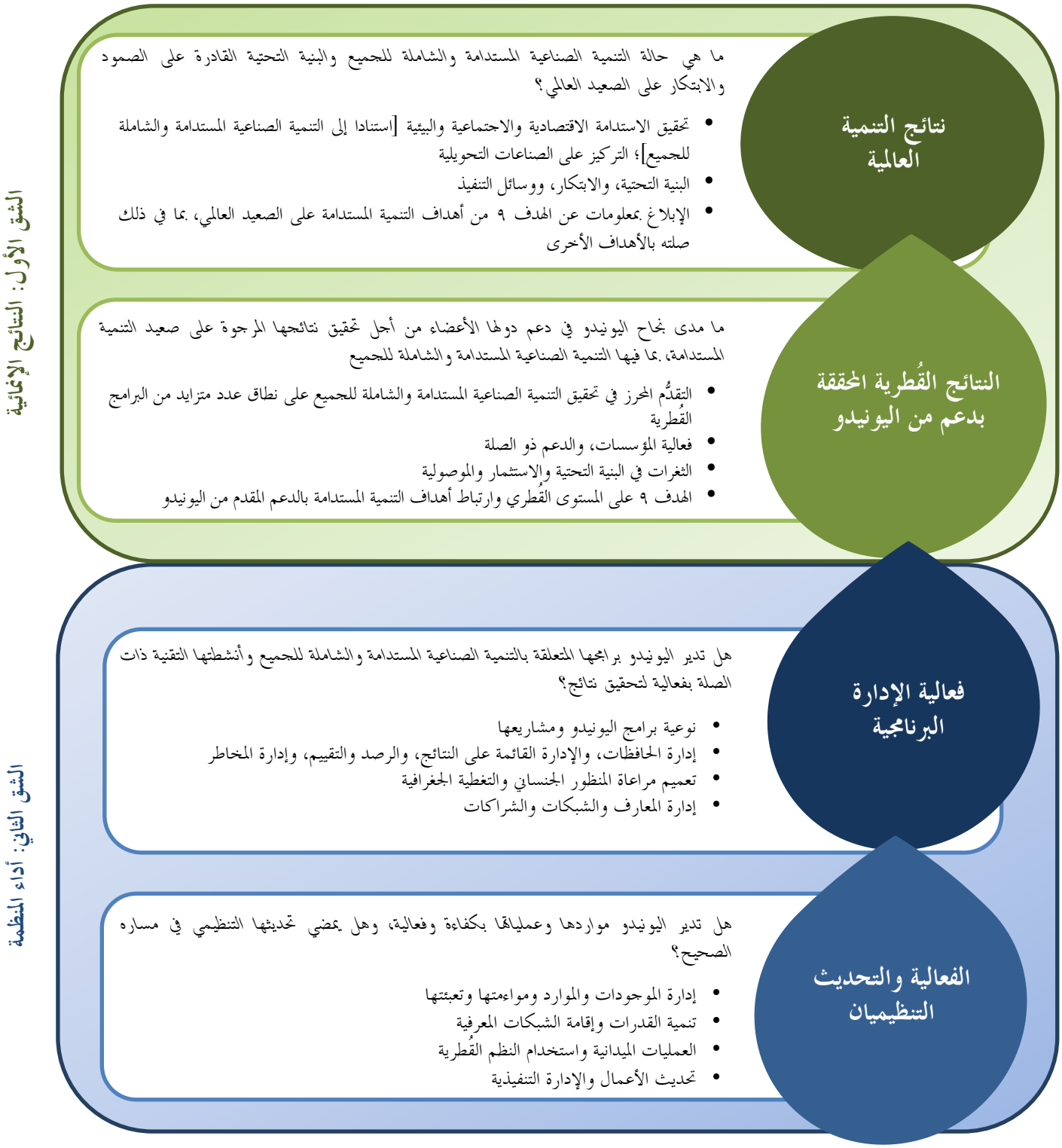

المؤشرات المقترحة للشق الأول: النتائج الإنمائية

المؤشرات (الشق الأول)	
نتائج التنمية العالمية (المستوى الأول)*	
القدرة التنافسية الصناعية والقدرات الابتكارية	
القيمة المضافة الصناعية	(بالقيمة الحالية الثابتة للدولار الأمريكي)
مرحلة التصنيع	(عدد البلدان)
مؤشر الأداء الصناعي التنافسي	(النطاق: ٠-١)
مؤشر الترابط العالمي	(النطاق: ٠-١)
مؤشر أسواق التصدير/المنتَج/تركيز القيمة المضافة الصناعية/التنويع	(النطاق: ٠-١)
معدل الرفض النسبي للمنتجات المصدَّرة الرئيسية	(نسبة مئوية)
الموارد البشرية الصناعية والمساواة بين الجنسين	
العمالة في الصناعات التحويلية (العمالة الصناعية/العمالة الإجمالية)	(نسبة مئوية)
متوسط أجر العامل (ذكور/إناث) في قطاع الصناعة التحويلية	(بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
ساعات العمل بحسب الصناعة ونوع الجنس	(ساعات)
العمالة المحلية والعمالة الأجنبية بدوام كامل، بدوام جزئي، بحسب الصناعة ونوع الجنس	(عدد الأشخاص)
الحوكمة والمؤسسات والبنى التحتية الصناعية	
البيئة الحكومية/التنظيمية للصناعة	(النطاق: ١-٥)
توافر التمويل الصناعي بأسعار معقولة، الآلات، الحيِّز، العمالة	(النطاق: ١-٥)
تحديات التسويق حسب الصناعة	(النطاق: ١-٥)
توافر الكهرباء والمياه والمواد الأساسية ومرافق النقل	(النطاق: ١-٥)
تأثير الصناعة على البيئة	
النسبة المئوية لاستخدام الطاقة المتجددة حسب الصناعة	(نسبة مئوية)
القيمة الإجمالية للمواد المشتراة حسب الصناعة	(بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
استهلاك الطاقة والمواد والمياه (القيمة المضافة الصناعية) حسب الصناعة	(بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
النتائج القُطرية المحققة بدعم من اليونيدو (المستوى الثاني)**	
القدرات الإحصائية الصناعية	
البلدان التي تعززت لديها نظم الإحصاءات الصناعية والقدرات المؤسسية ذات الصلة	(عدد البلدان)
البلدان العاملة ببرامج اليونيدو التي تعمم الرخاء	
البلدان التي تعززت قدراتها على التصدي للمخاطر على الأمن الغذائي وغيرها من المخاطر على الأمن البشري من خلال حلول صناعية	(عدد البلدان)
البلدان التي تعززت فيها مشاركة المرأة والفرص المتكافئة المتاحة لها في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	(عدد البلدان)
البلدان الخارجة من أزمات التي يتاح فيها مزيد من فرص كسب الرزق للسكان المتضررين عن طريق استعادة المنشآت الصغرى والصغيرة، وإصلاح البنية التحتية الزراعية أو الصناعية المتضررة، وإيجاد فرص العمل	(عدد البلدان)
البلدان العاملة ببرامج اليونيدو التي تعزِّز القدرة التنافسية الاقتصادية	
البلدان التي تعززت قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات ومبادرات تدعم التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع من خلال ريادة الأعمال والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع النظامي على المنشآت ونموها	(عدد البلدان)
البلدان التي تعززت قدرتها على إدماج المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المنشآت في سلاسل القيمة والأسواق الوطنية والعالمية	(عدد البلدان)
البلدان التي ارتفعت فيها مستويات التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، بطرائق منها ارتفاع مستويات استثمارات القطاع الخاص	(عدد البلدان)
البلدان العاملة ببرامج اليونيدو التي تحافظ على البيئة	
البلدان التي تعززت قدرتها على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإدماجها في أطر السياسات والتخطيط والأطر المالية والقانونية الوطنية ودون الوطنية	(عدد البلدان)
البلدان التي تعززت قدرتها على إدارة التحولات الجذرية نحو مسار التنمية بانبعاثات منخفضة وقدرة على الصمود، بطرائق منها التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات	(عدد البلدان)

* بيانات جمعتها وحدة الإحصاءات الصناعية (بيانات مؤشر الترابط العالمي جمعتها وحدة التخطيط الاستراتيجي والتنسيق).

** بيانات جمعتها وحدة رصد النوعية.س

المؤشرات المقترحة للشق الثاني: أداء المنظمة

المؤشرات (الشق الثاني)	
فعالية إدارة البرامج (المستوى الثالث)*	
إدارة الحافظات، والإدارة القائمة على النتائج، والرصد والتقييم	
تنمية الحافظات (عدد المشاريع الجديدة حسب المنطقة)	(العدد)
البرامج كجزء من الأطر القُطرية الأوسع	(نسبة مئوية)
البرامج/المشاريع التي تُعتبر ناجحة عند الإنجاز بتقييمها (من حيث الأهمية والفعالية والكفاءة والاستدامة) في ضوء الأهداف المحددة	(نسبة مئوية)
الروابط بين البحث والسياسة العامة والتعاون التقني في البرامج	(نسبة مئوية)
مشاريع مزوَّدة بنظم وافية لإدارة المخاطر	(نسبة مئوية)
مشاريع لديها ما يكفي من الأطر المنطقية/مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف/الاستقصاءات الأساسية/تعليقات المستفيدين/نظام الرصد والتقييم/التقارير المرحلية القائمة على النتائج/خرائط تفاعلية تعمل بنظم المعلومات الجغرافية للإبلاغ عن الأنشطة	(نسبة مئوية)
تعبئة الشراكات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإدارة المعارف	
مبلغ التمويل المشترك القائم على الشراكة /الاستفادة المحقَّقة	(باليورو)
مشاريع مشتركة على نطاق المنظمة تنطوي على تعاون بين الفروع والشُّعب	(نسبة مئوية)
البرامج/المشاريع المراعية للمنظور الجنساني في ما تقوم به من تحليلات وأعمال ورصد	(نسبة مئوية)
المنشورات المشار إليها في المجلات المتخصصة	(نسبة مئوية)
الفعالية والتحديث التنظيميان (المستوى الرابع)**	
الحوكمة والإدارة	
شفافية الأنشطة وإدارة الموارد	(المؤشر)
إطار شامل لإدارة المخاطر	(المؤشر)
إدارة الموجودات والموارد ومواءمتها وتعبئتها واستقرارها	
معدل تحصيل الاشتراكات المقرَّرة	(نسبة مئوية)
متوسط التأخُّر في سداد الاشتراكات المقرَّرة	(أيام)
نسبة الشواغر	(نسبة مئوية)
الأموال المحشودة، قياسا إلى صافي الموافقات	(باليورو)
النسبة المئوية للتبرعات المخصصة للمجالات المواضيعية	(نسبة مئوية)
معدل تنفيذ البرامج والميزانيات	(نسبة مئوية)
تنمية القدرات وإدارة الشبكات	
تنوُّع الموظفين (من الناحية الجغرافية، الفئة الفنية/فئة الخدمات العامة؛ الميدان؛ الأقدمية)	(المؤشر)
التكافؤ والمساواة بين الجنسين (في مختلف الرتب)	(نسبة مئوية)
التطوير المهني للموظفين وتعلُّمهم وأداؤهم	(المؤشر)
تحديث الأعمال والإدارة التنفيذية	
متوسط الحدود الزمنية في عمليات الاشتراء	(أيام)
توسيع قاعدة موردي اليونيدو وتنويعها	(نسبة مئوية)
تقييم إيجابي لتنفيذ العقود وأداء المتعاقدين	(نسبة مئوية)
نسبة معاملات الاشتراء المستدام	(نسبة مئوية)
جودة نظام تخطيط الموارد المؤسسية، استنادا إلى استقصاءات العملاء	(المؤشر)

* بيانات جمعتها وحدة رصد النوعية.

** بيانات جمعتها شُعبة دعم البرامج والإدارة العامة.

دال– إطار الإدارة

دال–١– مقدِّمة

٩٨– يجب أن تكون الاستراتيجيات التنظيمية السليمة لدى اليونيدو مدعومة بإدارة تتسم بالفعالية والكفاءة وتركِّز على تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع من خلال تحقيق نتائج ملموسة. وسوف تواصل اليونيدو، بالتشاور مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، تعزيز الأداء والرصد والإبلاغ لديها على النحو المطلوب في إعلان ليما و"وثيقة الإرشادات الاستراتيجية". وتحقيقا لهذه الغاية، ستستخدم المنظمة الإدارة القائمة على النتائج من أجل دعم تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل استنادا إلى مبادئ وأطر واضحة تلتزم بها اليونيدو. ومن أجل ذلك، أُنشئ الإطار المتكامل للنتائج والأداء وأُدمج في جميع الوثائق الاستراتيجية.

٩٩– وسوف تركِّز المنظمة بدرجة كبيرة على تعزيز قدراتها من حيث الكفاءة والفعالية والمساءلة والشفافية بمراجعة وتحسين الأدوات التي تدعم الإدارة القائمة على النتائج. ولذا ستتولى المنظمة، من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير لبرامجها وأنشطتها والمساعدة على التقليل إلى أدنى حدٍّ من إجمالي تكاليف المعاملات، مواءمة الآليات الإدارية والتنفيذية لديها مع آليات منظومة الأمم المتحدة الأعم، ولا سيما استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ومن خلال المشاركة الكاملة في جميع آليات التنسيق على نطاق المنظومة.

دال–٢– الإدارة القائمة على النتائج

١٠٠– سوف تولي اليونيدو، خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، اهتماماً متزايداً بتعزيز آلياتها للإدارة القائمة على النتائج من خلال وضع إطار متين للنتائج يمكِّن المنظمة من رصد النتائج الملموسة للخدمات التي تقدِّمها والتفاعل معها وإظهارها. ويركز الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، تسليما بأهمية جودة المعلومات في عملية اتخاذ القرار وإعداد البرامج، تركيزا قويًّا على تحسين الإدارة القائمة على النتائج ونظم الرصد من أجل اليونيدو، وذلك لتحليل التقدُّم المحرز في أداء المنظمة على جميع مستوياتها والإبلاغ عنه. ومن هذا المنطلق، سوف ينسق موظفو اليونيدو توزيع الموارد البشرية والمالية المعهود إليهم بها مع النتائج الاستراتيجية والنظم المتكاملة الراسخة لدى المنظمة من أجل التخطيط للنتائج وإدارتها وقياسها والإبلاغ عنها.

١٠١– واستنادا إلى الإطار المتكامل للنتائج والأداء المأخوذ به حديثا ومجموعة المؤشرات المختارة التابعة له بشأن دورة إدارة البرامج والفعالية التنظيمية، سوف تستهدف اليونيدو تحسين أبعاد الإدارة

التالية: (أ) إدارة الحافظات ورصدها وتقييمها؛ (ب) تعبئة الشراكات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإدارة المعارف؛ (ج) الحوكمة والإدارة؛ (د) إدارة الموجودات والموارد ومواءمتها وتعبئتها واستقرارها؛ (هـ) تنمية القدرات وإدارة المعارف؛ (و) تحديث الأعمال والإدارة التنفيذية.

دال–٣– تنمية الشراكات

١٠٢– سوف تظل القدرة على إقامة الشراكات بفعالية وكفاءة للاستفادة من الأثر الإنمائي لعمليات اليونيدو من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، استنادا إلى ولايتها المتمايزة والتزاماتها المشتركة بالمبادئ المشتركة، ذات أهمية قصوى في فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وسوف يتواصل الدور الأساسي للشراكات الاستراتيجية مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، وأسرة الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل الدولية، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في المضي قدما نحو تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

١٠٣– وهذا ما يؤكد عليه الأخذ مؤخرا بنهج الشراكة المبتكرة لليونيدو من أجل زيادة الموارد والاستثمار بغرض التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع حيث تسعى المنظمة إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين برامجها وبرامج شركائها. وسوف يشكل هذا النهج، القائم على برنامج الشراكات القُطرية، حجر الزاوية في مشاركة اليونيدو البرنامجية وأنشطتها من أجل الدعوة إلى المناصرة وحشد الأموال في السنوات المقبلة. ولن تقل الأهمية المتزايدة للنهوض بالشراكات في قطاع الأعمال التي تؤهلها هياكلها للاستفادة من الإسهامات المالية وغير المالية للقطاع الخاص، ولا سيما بالنظر إلى التوسع المتوقع لدور الصناعة وقطاع الأعمال في التنفيذ الفعَّال لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة. وسيجري التركيز بشكل خاص على المبادرات التي تعزز الحوارات الاستراتيجية المنتظمة على مستوى أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك بهدف المضي في تحديد السياسات وأفضل الممارسات والبرامج والأدوات الكفيلة بالنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وفي هذا السياق، سوف يتواصل إيلاء اهتمام خاص لعقد المنتديات الدورية بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع التي بدأت خلال عام ٢٠١٤.

١٠٤– وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتواصل السعي إلى تعزيز التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة من أجل تقديم حلول إنمائية شاملة وقوية إلى الدول الأعضاء على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري على حدٍّ سواء.

دال–٤– إدارة الموارد البشرية

١٠٥- تُعتبر الموارد البشرية وإدارتها الفعَّالة من الأمور ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة إلى أداء المنظمة. وسيستمر السعي إلى تحسين نوعية إدارة الموارد البشرية خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، بغية تحقيق أهداف منها ضمان تعزيز المؤسسات والحفاظ على المعرفة وتحقيق التوازن في التمثيل الإقليمي والجنساني. وسوف تواصل برامج التعلُّم التابعة لليونيدو، التي تستند إلى سياسة تعلُّم تشجع على الارتقاء بالمهارات والتطوير المهني، تزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة للاضطلاع بمهام الدعم البرنامجي الضرورية. ويجري فعليًّا تنفيذ التدريب الإلزامي مع منح شهادات في هذا المجال، وسوف يستمر تطويره بحيث يتسنى لجميع الموظفين المعنيين العاملين خارج المقر الحصول عليه. وسيستمر التشديد أيضا على تحسين كفاءات الموظفين الفنية والإدارية بأن تُعرض عليهم مجموعة واسعة من خيارات التدريب داخل المنظمة وخارجها. وستنفَّذ أيضا خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تدابير لتيسير التطوير الوظيفي. وسوف تكتسي النتائج الملموسة المحققة في مجال التوازن بين الجنسين على نطاق جميع برامج اليونيدو ومشاريعها أهمية قصوى من أجل مراعاة المساواة بين الجنسين في التوجه الاستراتيجي والديموغرافيا المتغيرة في المنظمة. كما سيتواصل التأكيد على التواصل المستمر والفعَّال بين الموظفين والإدارة بوصفه إحدى وسائل تعزيز فعالية الإدارة.

دال–٥– إدارة العمليات الميدانية

١٠٦- يُعَدُّ وجود شبكة ميدانية تتسم بالكفاءة والفعالية ذا أهمية أساسية في تحسين أداء اليونيدو وأثرها في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع على الصعيد العالمي. وتندرج التعديلات التي دخلت مؤخرا على هيكل المنظمة وعملياتها على الصعيد الميداني في إطار عملية تهدف إلى إحداث تغيير جذري في الطريقة التي تعمل بها المنظمة، بحيث تعيد، حسب الاقتضاء، تركيز برامجها وأنشطتها لتحقيق نتائج إنمائية على الصعيد القُطري. وتكفل الشبكة الميدانية والبرامج الإقليمية الاتساق البرنامجي لخدمات اليونيدو على الصعيدين القُطري والإقليمي في سياق إطار برامجها المواضيعية، أي صوب تحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع، وتستجيب بفعالية للاحتياجات الإنمائية المحددة والمتباينة للدول الأعضاء. وتقيم اليونيدو في الميدان اتصالات وثيقة مع جميع الجهات المحلية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات المانحة المحلية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية وكيانات القطاع الخاص على الصعيدين القُطري والإقليمي، وتروِّج للمنظمة كشريك فعّال من أجل التنمية.

١٠٧- وسوف تواصل اليونيدو تعزيز قدراتها الميدانية من خلال دعم التنسيق بين الكيانات الميدانية، بما في ذلك الارتقاء بمكاتب اليونيدو بحيث تصبح مكاتب قُطرية كاملة الدعم مع اعتماد أكثر الحلول المتاحة كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، بما في ذلك نُهُج ترشيق الإدارة وزيادة عدد رؤساء المكاتب القُطرية من بين مواطني البلدان المعنية. وتشارك مكاتب اليونيدو الميدانية في الأنشطة التي تقام على المستوى القُطري وتساهم فيها من أجل تحقيق الاتساق على نطاق الأمم المتحدة، وتجري حوارات مستمرة مع المنسق المقيم للأمم المتحدة ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتعزز المشاركة ضمن فريق الأمم المتحدة القُطري وآلية التنسيق الإقليمية للترويج لخدمات اليونيدو وولايتها، بما في ذلك الإسهام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف يتم تبسيط الوظائف والأدوار على نطاق الشبكة الميدانية برمتها من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على الصعيدين القُطري والإقليمي، تمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة، والإمساك أكثر بزمام الأمور على الصعيد الوطني والتوعية المحلية في الوقت نفسه.

دال-٦- الإدارة العملياتية

١٠٨- تمشيا مع أهداف الإدارة التنظيمية التي وضعتها المنظمة على صعيد كفاءة العمليات الداخلية وتحسين الشفافية، سيتواصل إيلاء اهتمام خاص لإدخال تحسينات على نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وسيجري التركيز بشكل خاص في هذا السياق على تعزيز الخصائص الوظيفية لنظام تخطيط الموارد المؤسسية والتكنولوجيات المستخدمة فيه، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ؛ والحلول السحابية والمتنقلة؛ ونظام لإدارة العقود؛ ومنصة جديدة تتيح معالجة البيانات الضخمة والإبلاغ بها آنيا. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل ضمان المواءمة المتواصلة لعملية تطبيق نظام تخطيط الموارد المؤسسية مع متطلبات/احتياجات العمل المستقبلية، سوف يضمن الهيكل الإداري للمنظمة الرقابة الممنهجة على النظام من أجل تمكين المنظمة من مواصلة تحقيق فوائد النظام.

دال-٧- الإدارة المالية

١٠٩- تمشيا مع استمرار السعي إلى تحقيق القيمة مقابل المال، ستواصل المنظمة وضع استراتيجيات مناسبة واتخاذ تدابير فاعلة بهدف صقل وظائفها المالية من أجل تقديم دعم أفضل للتحولات الجذرية التي أقرتها أجهزة تقرير السياسات لديها. وسوف يتم تعزيز الرقابة الداخلية على العمليات المالية والمحاسبية في المقر وفي الميدان، وستساعد زيادةُ التكامل بين آليات المحاسبة والإبلاغ والعمليات على تسريع وتيرة تلك الرقابة.

١١٠- وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستواصل اليونيدو التأكيد على الحاجة إلى تحديد الموارد غير المستغلة بالقدر الكافي واستغلالها على النحو الأمثل والسعي لإيجاد مصادر تمويل مبتكرة ومتنوعة، مع الاستمرار في السعي إلى تأمين المزيد من المكاسب الناتجة عن تحقيق الكفاءة. وعلاوة على ذلك، سوف تكثِّف أنشطتها المرتبطة بالدعوة إلى المناصرة من أجل استمرار المساهمات أو زيادتها من مصادر ثنائية ومتعدِّدة الأطراف تقليدية ومستجدة، بما في ذلك مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

هاء- الإطار الميزني

١١١- لن يكون تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ ممكنا إلا إذا أتيحت الموارد الكافية في إطار الميزانيتين العادية والعملياتية، ومن خلال التبرعات.

١١٢- ففيما يخص فترة السنتين الأولى من فترة التخطيط ٢٠١٦-٢٠١٧، فإنَّ الميزانية التي اقترحها المدير العام تستند إلى ميزانية عادية صافية مقدارها ١٤٢,٢ مليون يورو (PBC.31/6-IDB.31/6). وقُدِّرت الأنشطة المموَّلة من الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٣٢٩,٨ مليون يورو كمساهمة مباشرة في خدمات التعاون التقني و٣٣,٨ مليون يورو لأنشطة دعم التعاون التقني.

١١٣- ويتطلب تعزيز ولاية المنظمة وتنفيذ الإطار المواضيعي الوارد في هذه الوثيقة أساساً ماليًّا مستقرًّا وموارد إضافيةً تفوق مستويات الميزانية المقترحة الحالية. ويتوقع استمرار النمو الإيجابي في التبرعات، غير أنه لعل الدول الأعضاء تود أن تتوخى نموًّا معتدلا أيضا في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين الثانية من فترة التخطيط، أي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، لتمكين اليونيدو من مواجهة الزيادة في الطلب على خدماتها التي يُتوقع أن تحدث في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

واو- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

١١٤- لعلَّ اللجنة تودُّ أن تحيط علماً بالمعلومات المقدَّمة في هذه الوثيقة.

المرفق

الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة وما يرتبط به من غايات، بناءً على اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة في تقريره (A/68/970 المؤرَّخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤)

الهدف ٩

إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

الغايات

٩-١ إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة

٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًّا

٩-٣ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

٩-٤ تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًّا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها

٩-٥ تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة [×] في المائة لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير

٩-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدَّم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموًّا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

٩-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

٩-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموًّا بحلول عام ٢٠٢٠.